

الاستشهاد بلغة الأنصار في الدرس اللغوي

دراسة وصفية تحليلية

أحمد بن محمد العضيبي(*)

المقدمة:

إن الحمد لله نستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فقد جعل الله الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا، وجعلهم مختلفين في الألوان والألسن، ولم يكن اختلاف اللسان مقصوراً على الأجناس من عرب وعجم، بل إن الاختلاف واقع في اللغة الواحدة، فبعض المناطق وبعض القبائل العربية يختلف نطقها لبعض المفردات عن القبيلة الأخرى، وهو اختلاف جزئي لا يصل إلى أصول اللغة؛ ولذا فإن هذه القبائل العربية كلها مع هذا الاختلاف بينها تتكلم بلسان عربي، وتوصف بأنها تتحدث باللغة العربية، وقد نزل القرآن الكريم العربي المبين بسبعة أحرف مراعاة لهذا الاختلاف.

ومن بين اللغات التي لفت نظري تردد ذكرها في كتب اللغة وغيرها لغة الأنصار، وهي لغة يتحدث بها أناس لهم مكانتهم الدينية والاجتماعية، وكان لهم أثر كبير في اللغة، وبخاصة بعد هجرة خير

(*) الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

البشر - صلى الله عليه وسلم - إليهم في المدينة، فكانت عناية علماء التفسير واللغة والحديث والفقهاء بلغتهم أكبر، وحديثهم عنها أشمل وأعمق تفصيلاً؛ نظراً لأن من ألفاظ هذه اللغة ما ورد في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وبعض آثار الصحابة الكرام.

ونظراً لأهمية هذه اللغة وكثرة ورودها في المصادر المختلفة، أردت أن أجمع جل ما ورد عليها من مظانها وغير مظانها قدر الإمكان والاستطاعة، ثم أعرض ما قاله العلماء في هذه المفردات، وأحل كلامهم فيها، وأستنبط منه ما يرشد إلى أهمية هذه اللغة ومنزلتها في القرآن والسنة، وأهم خصائصها، ثم أعرض لطريقة استشهاد العلماء بها، مع بيان المصادر التي استقيت منها هذه اللغة في بحث أسميته «الاستشهاد بلغة الأنصار في الدرس اللغوي دراسة وصفية تحليلية».

وقسمت البحثَ فصلين تسبقهما مقدمةٌ وتمهيدٌ، وتتأخر عنهما خاتمة، وثبت للمصادر، وفي المقدمة تحدثت عن خطة البحث ومنهجي فيه، وأهدافه، ثم تطرقت في التمهيد إلى أمرين: أحدهما: الفرق بين اللغة واللهجة، والآخر: الاستشهاد اللغوي ولهجات العرب.

وفي الفصل الأول تحدثت عن لغة الأنصار، وقد جاء في أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: لغة الأنصار: المصطلح، والمترادفات، بينت فيه أهم الألفاظ التي أطلقها العلماء تعبيراً عن هذه اللغة.

المبحث الثاني: مصادر لغة الأنصار، وتطرقت فيه إلى أهم الكتب التي أوردت هذه اللغة.

المبحث الثالث: ذكرت فيه أهم خصائص لغة الأنصار.

المبحث الرابع: تطرقت فيه إلى بيان طريقة العلماء في الاستشهاد بلغة الأنصار.

وفي الفصل الثاني جمعت كل ما وقفت عليه ممّا ورد على أنه لغة لأنصار مع مناقشة له بعرض أهم أقوال العلماء وآرائهم فيه، وقسمت المادة العلمية فيه إلى أربعة مباحث، جعلت الأول منها في الحديث عن الظواهر الصوتية، والثاني عن الظواهر الصرفية، والثالث عن الظواهر النحوية، والرابع عن الظواهر الدلالية.

ثم أعقبت هذه الدراسة بذكر أهم النتائج في الخاتمة، ثم ذكرت ثبوتاً لمصادر هذا البحث ومراجعته.

وفي الختام أسأل الله سبحانه والتوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

أولاً: الفرق بين اللغة واللهجة:

يُفَرِّقُ بعضُ الباحثينَ بين اللغة واللهجة، فيرى أن اللغة: أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم⁽¹⁾. واللهجة: مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة.

وبيئةُ اللهجة هي جزء من بيئةٍ أوسع وأشمل، تضم لهجات عدة لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من لهجات عدة هي التي اصطلح على تسميتها باللغة⁽²⁾.

فاللهجة بناءً على هذا تتولّد من اللغة، والعلاقة بينهما علاقة الخاص بالعام، (فاللغة تشتمل عدة لهجات لكل منها ما يميزها، وجميع

هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية، والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات⁽³⁾.

ولفظة «اللغة» في العربية الأصل فيها (أنها تدلّ على لغة العرب الموحدّة المختارة، ولكن أصبح لها مدلول ثانٍ إبّان عصر التدوين، فصارت تطلق أيضاً على لغات العرب الفرعية التي تختلف شيئاً ما عن اللغة الموحدة، ومن هنا صرنا نجد في كتب العربية لغات منسوبة إلى قبائل أو أقاليم أو مدن معينة، مثل: لغة الحجاز، ولغة قريش، ولغة تميم، ولغة نجد، ولغة هذيل، ولغة أهل المدينة، ولغة أهل البصرة، ولغة أهل الكوفة.

ولعلّ أول من استعمل هذا الاصطلاح هو أبو عمرو بن العلاء المتوفّى سنة (154هـ)، فقد قيل له: أخبرنا عما وضعت مما سميت به عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقيل له: «كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟». قال: «أعمل على الكثير، وأسمي ما خالفتني لغات»⁽⁴⁾.

وقد سار علماء العربية على هدي ما أصله أبو عمرو بن العلاء، فوجدناهم يطلقون لفظة «لغة» على ما جاء خارجاً عن جمهور كلام العرب، وقد ينسبون هذه اللغة إلى قبيل معين من العرب، وقد لا ينسبونها. وسعى علماء العربية إلى تقويم لغات القبائل والأمصار، فوصفوا قسماً منها بأنها جيّدة، أو كثيرة، ووصفوا أخرى بأنها ضعيفة، أو رديئة، أو رديئة جداً، أو قليلة، بل ربما سمّوا بعضها «لغية»⁽⁵⁾.

ويذكر د. سلمان أنه: (استحدثت في عصرنا هذا لفظة حلّت محلّ «اللغة» الفرعية، وهي مفردة «اللهجة»، فصرنا نقرأ في الكتب اللغوية الحديثة مثل: لهجة تميم، ولهجة هذيل، ولهجة الحجاز، وعلماء العربية المتقدمون منهم والمتأخرون لم يعرفوا هذا الاستعمال، فضلاً

عن أن المعجمات العربية الأصيلة لم يرد فيها هذا المعنى الحديث المفردة «اللهجة»، فهو معنى مولد شاع في المؤلفات الحديثة، ثم استقرّ استعماله واستحكم.

وما نسميه الآن «لهجة» يدخل ضمن حدّ «اللغة»؛ لأنّ اللهجة مهما اختلفت عن اللغة الأم في بعض من المفردات والتراكيب والأساليب، لا تعدو أن تكون ألفاظاً بسيطة ومركبة، وأصل هذه الألفاظ أصوات متألّفة وضعت ليعبر بها الإنسان عن أغراضه، وهذا هو مفهوم اللغة وحدّها) (6).

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر أخذ مفهوم اللغة - طبيعتها، ووظيفتها، ودراستها - في التغير. وقد أحدث ذلك التغير جهوداً متلاحقة بذلها علماء الغرب لدراسة معظم لغات العالم وصفاً وتاريخاً ومقارنة، وللوصول من ذلك إلى نظرية أو نظريات عامة في «اللغة» تكشف عن حقيقتها نشأة وتطوراً، وتبرز القوانين أو الأصول العامة التي تشترك فيها لغات البشر، وتعين على تحديد مناهج الدراسة اللغوية ووسائلها وتدقيقها (7).

ثانياً: الاستشهاد اللغوي ولهجات العرب:

لما فسدت الألسنة، وفشا اللحن على ألسنة بعض العرب، وتطرق اللحن إلى تلاوة بعض آيات من كتاب الله تعالى، قعد العلماء قواعد اللغة معتمدين في ذلك على تحديد زمني، وآخر مكاني، ومستشهدين في سبيل تحقيق ذلك بكلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وسلامة لغتها من اللحن.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن الوحدة اللغوية (التي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقوّاه قرآنه بعد نزوله، لا تنفي ظاهرة تعدد اللهجات عملياً قبل الإسلام وبقائها بعده، بل من المؤكد أن العرب

عامة لم يكونوا إذا عادوا إلى أقاليمهم يتحدثون بتلك اللغة المثالية الموحدة، وإنما كانوا يعبرون بلهجاتهم الخاصة، وتظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم، وخصائص ألسنتهم... ويبدو أن اللغويين الأقدمين لم يعرضوا للهجات العربية القديمة في العصور المختلفة عرضاً مفصلاً يقفنا على الخصائص التعبيرية والصوتية لهاتيك اللهجات؛ لأنهم شغلوا عن ذلك باللغة الأدبية الفصحى التي نزل بها القرآن، وصيغت بها الآثار الأدبية في الجاهلية و صدر الإسلام، وهم - لشعورهم بعدم توفرهم على دراسة هذا الموضوع دراسة دقيقة عميقة - كانوا يتخلصون من اختلاف اللهجات بالاعتراف بتساويها جميعاً في جواز الاحتجاج بها⁽⁸⁾.

ولذا، نجد ابن جني يعقد باباً وسمه بـ «باب اختلاف اللغات وكلها حجة»، قال فيه: (اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبيتها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من وسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أولاترى إلى قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ».

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين. فأما أن تقلّ إحداهما جدّاً وتكثر الأخرى جدّاً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً، ألا تراك لا تقول: مررت بك ولا المال لك قياساً على قول قضاة: المال له ومررت به،

ولاتقول: أكرمْتُكش ولا «أكرمْتُكس» قياساً على لغة من قال: مررت بكش، وعجبت منكس... فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا، وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأماً إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعيّ عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال: كذا كذا. وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه؟»⁽⁹⁾.

ومن اللغات التي ورد ذكرها مراراً في كتب اللغة والتفسير وشروح الحديث وغريبه لغة الأنصار، ولها من النصيب والحظ في الاستشهاد بها ما غيرها من اللغات الأخرى المعتبرة، ولاسيما أن لها ميزات قد لا تكون غيرها.

الفصل الأول:

المبحث الأول: لغة الأنصار: المصطلح، والمترادفات:

لغة الأنصار واحدة من لغات العرب التي وردت في كثير من كتب اللغة وغيرها تحمل هذا المصطلح سالف الذكر، وبعض العلماء يطلق عليها «لغة أهل المدينة»، وبعضهم يطلق عليها «لغة مَدَنِيَّة»، وبعضهم يسميها «اللغة الأنصارية»، وبعضهم يطلق عليها: «كلام الأنصار»، وسأورد هنا بعض التفاصيل لأهم ما أطلقه العلماء من ألفاظ في كتبهم تعبيراً عن هذه اللغة موضع الدراسة:

أولاً: لغة أهل المدينة:

هذا المصطلح يعد المصطلح الأول من حيث تردده في كلام العلماء بحسب ما وقفت عليه من خلال بحثي في هذه اللغة، ومن ذلك

ما قاله ابن حبان: (قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الرَّعِيمُ لُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْحَمِيلُ لُغَةٌ أَهْلِ مِصْرَ، وَالْكَفِيلُ لُغَةٌ أَهْلِ الْعِرَاقِ) (10).

ومن ذلك قول الأزهري: (وَجَمَعَ الْهَدِيَّةُ هَدَايَا، وَلُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: هَدَاوَى) (11).

ومن ذلك قول الجوهري في شرح معنى الزأووق: (الزأووق: الزئبق في لغة أهل المدينة) (12). ومن ذلك قول الأنباري في شرح معنى قولهم: (بَيْتٌ مُزَوَّقٌ): (معناه: معمول بالزأووق، والزأووق في لغة بعض أهل المدينة: الزئبق، والزئبق يقع في التزاويق، فَمَزَوَّقٌ: «مُفَعَّلٌ» من «الزأووق») (13). ومنه قول ابن فارس: (وَيُقَالُ: حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، وَلُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: حَضَرَتْ. وَكُلُّهُمْ يَقُولُ: تَحَضَّرُ. وَهَذَا مِنْ نَادِرِ مَا يَجِيءُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ) (14).

ومن ذلك ما قاله أبو بكر الكاساني أن أهل المدينة يسمون الإجارة بيعاً، فقال: (وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْبَيْعِ الْإِجَارَةَ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى بَيْعًا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) (15)، ومنه ما قاله الزبيدي: (وَالْمُخْتَفِي: النَّبَاشُ؛ لِاسْتِخْرَاجِهِ أَكْفَانَ الْمَوْتَى، لُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) (16). ومنه ما عراه أبو فضل البستي إلى الأصمعي، قال: (قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْمُونُ النَّبَاشَ الْمُخْتَفِي) (17).

وقد يكتفي بعض العلماء اختصاراً بالنسب إلى المدينة، فيقول: لغة مَدِينِيَّة، أو مَدِينِيَّة، ومنه قول ابن سيده: (وَالْمُخْتَفِي: النَّبَاشُ، لِاسْتِخْرَاجِهِ أَكْفَانَ الْمَوْتَى، مَدِينِيَّة) (18)؛ قال: مَدِينِيَّةٌ اختصاراً، ويدل على ذلك أن الزبيدي نقل عنه هذا الكلام، لكنه لم يختصر النسبة، فقال: (وَالْمُخْتَفِي: النَّبَاشُ؛ لِاسْتِخْرَاجِهِ أَكْفَانَ الْمَوْتَى، لُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) (19). ومن ذلك ما قاله صاحب دستور العلماء: (وَتُسَمَّى مَخَابِرَةً فِي لُغَةِ مَدِينِيَّة) (20).

ثانياً: لغة الأنصار:

لغة الأنصار نسبة إلى أنصار رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أهل يثرب الذين ناصرُوا رسول الله في الإسلام محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - وهم ينتمون إلى قبائل الأوس والخزرج ابني حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة ابن مازن بن الأسد بن الغوث.

وهذا المصطلح يأتي في المرتبة الثانية وروداً عند العلماء تعبيراً عن هذه اللغة بحسب ما اطّلت عليه من كلامهم، وقد ورد هذا المصطلح في كتب اللغة والتفسير والقراءات وشروح الأحاديث، ومن ذلك ما جاء في تهذيب اللغة: «أَلْ فُلَانٌ مِنْ فُلَانٍ، أَيْ وَأَلْ مِنْهُ وَنَجَا، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ»⁽²¹⁾، ومن ذلك ما قاله المقري: (وَنَزَلَ: ﴿قَوْلٌ وَجَهْلَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽²²⁾، أَيْ: نَحْوَهُ وَتَلْقَاءَهُ، وَالشُّطْرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ النَّصْفُ، وَهَذِهِ هَهُنَا لُغَةُ الْأَنْصَارِ)⁽²³⁾. ومنه أيضاً ما قاله الرازي في سياق حديثه عن «البخل»: (قَرَأَ حَمْرَةَ وَالْكَسَائِيَّ: (بِالْبَخْلِ)⁽²⁴⁾، بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَفِي الْحَدِيدِ مِثْلُهُ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ، وَالْبَاقُونَ بِالْبَخْلِ بِضَمِّ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ)⁽²⁵⁾.

ومن ذلك ما قاله القرطبي في سياق حديثه عن «البخل» أيضاً: (وَقَرَأَ أَنَسُ وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَمَجَاهِدٌ وَحَمِيدٌ وَأَبْنُ مُحَيْصِنٍ وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيَّ: (بِالْبَخْلِ) بَفَتْحَتَيْنِ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ)⁽²⁶⁾. ومنه ما قاله القاسمي: (قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب «التأبوت» بالهاء على لغة الأنصار، فمنعوه من ذلك ورفعوه إلى عثمان رضي الله عنه. فأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش)⁽²⁷⁾. ومنه أيضاً قول أبي الفضل البعلي: (فأما «بداية» بلفظ هداية، فلم أرها مصرحاً بها،

لكن تتخرج على لغة من قال: «بديت الشيء وبديت به» بغير همز، وهي لغة الأنصار» (28).

وقد عبّر بعضهم بالنسب إلى الأنصار، فقال: لغة أنصارية، ومن ذلك ما قاله ابن سيده: (التأبوه: لغة في التأبوت، أنصارية، قال ابن جنبي: وقد قرئ بها) (29). ومن ذلك ما نقله الزبيدي عن ابن القطاع: (وأما «البدائية» بالكسر والتحتية بدل الهمزة فقال المطرزي: لغة عامية، وعدّها ابن بري من الأغلاط، ولكن قال ابن القطاع: هي لغة أنصارية، بدأت بالشيء وبديت به: قدمته) (30). وهذا التعبير قليل عندهم.

ثالثاً: كلام الأنصار:

ومنهم من يعبر عنها بـ «كلام الأنصار»، ورأيته أقلّ ممّا سبقه عندهم، ومن ذلك ما قاله ثعلب: (أخبرنا محمد قال وحدثنا أبو العباس قال أبو عبد الله: «الأكار في كلام الأنصار: الخبير») (31). ومن ذلك ما نقله ابن حجر عن بعضهم، فقال: «وقال غيره: الخبير في كلام الأنصار الأكار» (32).

ويجدر التنبيه هنا إلى أنني سمّيت هذا البحث بـ «لغة الأنصار» لا «لغة أهل المدينة» مع أن تردد مصطلح أهل المدينة أكثر كما أشرت إلى ذلك في العرض السابق لأسباب، منها:

1 - أن لغة الأنصار أدق؛ لأن المقصود بهذه اللغة هم الأنصار، وقول لغة أهل المدينة قد يدخل معهم من ليس منهم؛ لأن المدينة كان يسكنها غير الأنصار، كما هو معروف ومنهم اليهود.

2 - أن التسمية بلغة الأنصار أخصر لفظاً؛ لأنه مفرد، وأهل المدينة مركب تركيب إضافة، ومراعاة الاختصار في العناوين مطلب مهم، إذا لم يعارض بأمر أهم.

المبحث الثاني: مصادر لغة الأنصار:

مظانُ هذه اللغة كُتِبَ اللغة والمعاجم، لكني لشدة اهتمامي بالموضوع لم أقصر البحث على هذا النوع من الكتب، بل رجعت إلى كتب النحو، وعلوم القرآن، وشروح الحديث ونحو ذلك؛ لذا فقد اختلفت المصادر التي استقيتُ منها لغة الأنصار؛ فوجدتها متفرقة في كتب النحو ككتاب سيبويه، وشرح التسهيل لابن مالك، وخزانة الأدب، وغيرها، وعلوم القرآن كالتفسير وغريب القرآن والقراءات، وكتب اللغة كالمعاجم والغريب، وكتب شروح الحديث وغريبه، ورأيتهَا كذلك في بعض كتب الفقه وحواشيها، وما ذاك إلا لاتصال هذه اللغة بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي وأثار بعض الصحابة ومنهم الأنصار، فكانت هذه الألفاظ محلَّ عناية من أَلَفَ في التفسير والقراءات وشروح الحديث وغريبه، فضلاً عن المعاجم التي خصصت لنقل كلام العرب وبيان معانيه، ومنها لغة الأنصار، وسأورد هنا أهمَّ المصادر التي نقلت لنا لغة الأنصار، وعُنيت بها شرحاً وبياناً وتعليلاً، وهاك تفصيلَ الحديث عنها مرتبة بحسب كثرة إيرادها لهذه اللغة:

أولاً: المعاجم:

كانت المعاجمُ أكثرَ هذه المصادرِ ذكراً للغة الأنصار، فقد أخذت النصيب الأوفى من هذه اللغة، ولا غرو في ذلك؛ لأن هذه الكتب خُصصت لبيان معاني الكلمات، وذكر اختلاف لغات العرب في بعض المفردات، ولغة الأنصار واحدة من هذه اللغات التي لقيت عناية واهتماماً من مؤلفي هذه الكتب.

وكان لسان العرب، وتاج العروس أكثرَ هذه الكتب ذكراً لهذه اللغة، ولعلَّ سبب ذلك أنهما كتابان متأخران التزمنا بنقل جُلِّ ما ورد في أشهر المعاجم التي سبقتهما، فكان لهما النصيب الأوفى في ذلك، ثم جاء

بعد ذلك تهذيب اللغة، ثم المحكم والمحيط الأعظم، ثم الصحاح، ثم كتاب العين، وقد أثبت كثيراً منها في هوامش هذا البحث.

ثانياً: كتب غريب القرآن والحديث والأثر:

مدار هذه الكتب الألفاظ الغريبة التي وردت في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وقد كانت لغة الأنصار حاضرة في هذه الكتب؛ نظراً لورد بعض ألفاظ هذه اللغة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، كما سيأتي بيانه بالتفصيل، ويأتي في مقدمتها كتاب غريب الحديث للقاسم بن سلام، ثم غريب الحديث لابن قتيبة، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير. وقد أثبتت هذه الكتب في هوامش البحث، كما سيأتي.

ثالثاً: كتب شروح الحديث والفقه:

وردت ألفاظ من لغة الأنصار في بعض الأحاديث النبوية وآثار بعض الصحابة، رضوان الله عليهم، وكتب شروح الحديث تعنى كثيراً ببيان معاني الكلمات التي وردت في هذه الأحاديث، وبخاصة إذا كانت غريبة أو خاصة بلغة معينة، فكانت لغة الأنصار حاضرة في بعض هذه الكتب، كما أن بعض ألفاظ لغة الأنصار متصلة ببعض الأحكام الفقهية، فجاء ورود بعض هذه الألفاظ في بعض هذه الكتب لبيان معانيها؛ لأنه قد يبنى على اختلاف المعنى اختلاف الحكم الفقهي فيها.

ومن كتب هذا الصنف التي وردت فيها بعض الألفاظ الأنصارية: فتح الباري، وشرح القسطلاني، والمطلع على ألفاظ المقنع، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق، والروضة الندية في شرح البهجة الوردية، ومشارك الأنوار على صحاح الآثار، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ونحوها مما أوردته في هوامش هذا البحث.

ومع تنوع هذه الكتب وكثرتها في هذا القسم إلا أنك لا تكاد تجد في الكتاب الواحد منها غالباً إلا لفظة واحدة أو لفظتين من كلام الأنصار، وذلك بحسب بحثي واطلاعي.

رابعاً: كتب التفسير:

ورد في القرآن الكريم وقراءاته ما عزي إلى أنه من كلام الأنصار؛ لذا فإن بعض المفسرين أشار إلى ذلك ووقف عنده وبينه، ونصَّ على أن هذه اللفظة من لغة الأنصار.

ويعدُّ هذا القسم من أقلِّ الأقسام في إيراد لغة الأنصار، ومن أهمِّ التفسيرات التي نصَّت على بعض كلام الأنصار تفسير الثعلبي، والسمرقندي، وابن عطية، والكشاف، وتفسير الرازي، وتفسير القرطبي، والبحر المحيط، والدر المصون، ونحوها مما أثبت في هوامش البحث.

خامساً: كتب النحو:

نُسبت بعضُ القضايا النحوية والصرفية إلى أهل المدينة؛ لذا كان لهذه اللغة حضور في كتب النحو، وفي مقدمتها كتابُ سيوييه، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك، وخزانة الأدب، وغيرها كما هو مبين في الفصل الثاني في مبحثي الصرف والنحو.

ولكن ذكر هذه اللغة في هذه الكتب كان قليلاً، مقارنة بورودها في كتب المعاجم والغريب، ويظهر لي أن السبب في ذلك أن لغة الأنصار داخلة في اللغة الحجازية، وهي لغة يذكرها النحويون كثيراً في كتبهم، ولم يكن هناك حاجة للتخصيص، ربما لأنه ليس فيها من التراكيب النحوية الخاصة بها ما يدعو إلى تخصيصها بالذكر؛ إذ ليس فيها شيء مختلف عن لغة أهل مكة وما جاورها، وهو ما يسمى لغة الحجاز؛ لذا فالنحويون اكتفوا بذكر لغة الحجاز للدلالة على لغة هذه المنطقة كلها التي تدخل فيها لغة أهل المدينة.

وقد يُقال: لم كثر ذكر لغة الأنصار في كتب الغريب والمعاجم دون كتب النحو والصرف؟ فالجواب في رأيي أن علماء اللغة يدققون في المفردات ومعانيها، بخلاف النحويين الذين يبحثون في التراكيب غالباً؛ ولذا فقد وجد اللغويون بعض المفردات التي خالف فيها أهل المدينة أهل مكة فخصوها بالذكر، لاسيما أن العناية بلغة أهل المدينة كان اهتمام شراح الحديث الشريف، وكثير منهم من اللغويين، وذلك بسبب أن كثيراً من الأحاديث النبوية قالها الرسول - صلى الله عليه وسلم - في المدينة، متأثراً بالأنصار، أو قالها بعض الأنصار، مما يسمى بالأثر، وهذه كلها محل عناية المحدثين واللغويين، فكانت هذه الألفاظ محل عناية اللغويين من شراح الأحاديث وغيره.

وبعد هذا العرض تظهر عناية العلماء بلغة الأنصار؛ إذ تنوعت مصادر هذه اللغة، غير أنه يلحظ أن المعاجم وغريب اللغة كان لها النصيب الأوفى من هذه اللغة، ولا غرو في ذلك، لأن هذا مجالها ومكان دراستها.

المبحث الثالث: خصائص لغة الأنصار:

بعد جمع هذه المفردات التي عُزيت إلى لغة الأنصار، والوقوف عند نصوص العلماء فيها، وتحليلهم لتلك الألفاظ، والتأمل في سياقاتها ظهرت لي بعض الخصائص المشتركة لهذه الألفاظ، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثاني من هذا البحث، ومن أبرز الخصائص ما يأتي:

1 - أنها لغة عالية موافقة للقرآن:

لا غرو في ذلك فالأنصار من أصل العرب، ثم إن أفصح من نطق بالضاد - صلى الله عليه وسلم - نزل بهم وتحدث إليهم، ثم إنه جاورهم كثيراً من فصحاء قبيلة قريش، وهم أهل مكة، وهم من أفصح من تكلم بالعربية، وهم كبار الصحابة من أقحاح قريش، وقد نزل كثير

من القرآن الكريم والرسول - عليه الصلاة والسلام - بين ظهراني أهل المدينة.

وقد كان بينهم وبين قبيلة قريش تجارةً وتزاورٌ قبل الإسلام؛ لهذه الأمور وغيرها كان هناك تشابهٌ كبيرٌ بين لغة الأنصار ولغة قريش؛ لذا فقد نصَّ بعض العلماء على أنه لا فرق في القرآن بين لغة قريش ولغة الأنصار إلا في كلمة واحدة، وهي «التابوت»؛ فقريش تنطقها بالتاء، والأنصار بالهاء، ونقل عن القاسم بن معن أنه قال: (لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن إلا في «التابوت»⁽³³⁾، فلغة قريش بالتاء، ولغة الأنصار بالهاء)⁽³⁴⁾.

وهذا التوافق الشديد بين لغة الأنصار ولغة قريش التي وصفها كثيرٌ من العلماء بأنها اللغة العالية يدل على علو لغة الأنصار.

ومن الألفاظ التي وردت في القرآن موافقةً للغة الأنصار «الزعيم»، فلا بن حبان كلام يفرق فيه بين بعض الألفاظ المتقاربة في المعنى أو المترادفة، ومنها الزعيم؛ فخصَّ كل واحدة منها بلغة قوم، ثم جعل إحداها لغة أهل المدينة، فقال: (قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الزَّعِيمُ لُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْحَمِيلُ لُغَةٌ أَهْلِ مِصْرَ، وَالْكَفِيلُ لُغَةٌ أَهْلِ الْعِرَاقِ)⁽³⁵⁾. فخصَّ كلمة الزعيم بلغة الأنصار، وكان ما ذكره موافقاً لما نزل به القرآن الكريم.

ومن ذلك «البخل» بفتح الباء والخاء لغة أنصارية، وقد وردت قراءة سبعية موافقةً للغتهم فيها.

وذكر المقري في الناسخ والمنسوخ أن الشطر في لغة العرب النُّصْف، وفي لغة الأنصار النحو والتلقاء، فقال: (وَنَزَلَ: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽³⁶⁾؛ أي: نحوه وتلقاه، والشطر في كلام العرب

النَّصْف، وَهَذِهِ هَهُنَا لُغَةُ الْأَنْصَارِ) (37). والأقرب أن معنى الشطر في الآية النُّحُو والتلقاء، وهذا موافق للغة الأنصار كما ذكر المقرئ. بل إن ما وصف من لغتهم بأنه قليل، ومنه «التابوه» بالهاء وردت فيه قراءة توافق لغتهم، لكنها غير سبعية.

هذا هو الغالب في تلك اللغة، ولكن قد ورد على لغتهم ما وصف بالشذوذ، ومن ذلك جمعهم «هدية» على «هداوى»، والقياس هدايا، قال الأزهري: (وَجَمَعَ الْهَدِيَّةَ هَدَايَا، وَلُغَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: هَدَاوَى) (38). وسيأتي تفصيل الحديث عن ذلك في الفصل الثاني.

2 - أنها لغة تميل إلى التخفيف غالباً:

إن المتأمل في لغة الأنصار يجد أنها - غالباً - يميل أهلها إلى التخفيف، ومن الشواهد على ذلك ما يأتي:

1 - اختيارهم الفتح في الفتوى بدلاً من الضم، والفتح أخف، قال ابن سيده: (وَالْفَتْوَى وَالْفَتْوَى وَالْفَتْوَى: مَا أَفْتَى بِهِ الْفَقِيهُ، الْفَتْحُ فِي الْفَتْوَى لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ) (39).

2 - ورد في «البخل» لغات، ومن أخفها نطقاً لغة الأنصار، بفتح الباء والخاء، قال الرازي: (قَرَأَ حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ: بِالْبَخْلِ) بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَفِي الْحَدِيدِ مِثْلُهُ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ، وَالْبَاقُونَ بِالْبَخْلِ) بِضَمِّ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَّةُ) (40). وسيأتي تفصيل الكلام عن هذه المسألة في الفصل الثاني.

3 - ومن ذلك نطق الأنصار دون سواهم الفعل (بدأ): (بدي) بالياء لا الهمزة، والياء أخف من الهمزة. وسيأتي تفصيل الكلام عن هذه المسألة في الفصل الثاني.

ومراعاة الأخف ليس بلازم في كل كلامهم؛ لأن منه ما جاء على خلاف ذلك، ومنه ما حكي عنهم في الفعل «حَضَرَ»، فقد خالفوا العرب الذين يفتحون العين، فكسروها، قال ابن فارس: (وَيُقَالُ: حَضَرَتْ الصَّلَاةُ، وَلُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: «حَضَرَتْ». وَكُلُّهُمْ يَقُولُ: «تَحَضَّرُ». وَهَذَا مِنْ نَادِرِ مَا يَجِيءُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى فِعْلِ يَفْعُلُ) (41). والكسر أثقل من الفتح.

3 - أنها لغة تأثرت بالطبيعة الجغرافية للمدينة المنورة:

الأنصار كانوا أهل زراعة؛ ولذا كثر في الألفاظ الخاصة بهم ما يتعلق بالزراعة، ولعلّه ممّا تميزت به لغة الأنصار عن لغة قريش التي لم تعرف عنها هذه الحرفة.

وممّا أورده بعض اللغويين على أنه من لغة الأنصار «الكَثْرُ» بفتح الكاف والثناء، ومعناه عندهم: جُمَارُ النَّخْلِ، وَهُوَ شَحْمُهُ الَّذِي فِي وَسْطِ النَّخْلَةِ؛ واحدته كَثْرَةٌ (42). وَهُوَ يُؤْكَلُ عِنْدَهُمْ مِثْلَمَا تُؤْكَلُ الثُّمَارُ (43).

ومن ذلك ما قاله القاسم بن سلام: (وَقَالَ أَبُو عبيد: فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرَ). وكثر: ثَمَرٌ، قَالَ أَبُو عبيد وَغَيْرُهُ: الْكَثْرُ جُمَارُ النَّخْلِ فِي كَلَامِ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ الْجَذْبُ أَيْضًا) (44)، وقال ابن سيده: (والكثْرُ، والكثْرُ، جُمَارُ النَّخْلِ، أَنْصَارِيَّةٌ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرَ)) (45).

وممّا عُدَّ من لغة أهل المدينة «الصَّيْقُ»: وهو الأحمر الذي يكون في قلب النَّخْلِ. وممّن صرح بأنه لغة أهل المدينة أبو عمرو الشيباني (46)، ورضي الدين الصغاني (47)، والزبيدي (48).

قال أبو عمرو الشيباني: (الصَّيْقُ: الْأَحْمَرُ الَّذِي يَكُونُ فِي قَلْبِ النَّخْلِ، مِنْ لُغَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) (49).

وصرَّح بعض العلماء بأن «الخَبِير» في كلام أهل المدينة بمعنى الأكار، و الخَبِير والأكار بمعنى الفلاح والحراث والزراع⁽⁵⁰⁾.

ونقل ذلك ابن حجر عن بعضهم، فقال: «قوله: نهى عن المخابرة، وهي المزارعة على جزء يخرج من الأرض، وأصله أن أهل خَبِير كانوا يتعاملون كذلك، جزم بذلك ابن الأعرابي، وقال غيره: الخَبِير في كلام الأنصار الأكار»⁽⁵¹⁾.

وسُمِّي الأكار خَبِيرًا في لغة الأنصار؛ لأنه يخابر الأرض؛ أي: يؤاكرها⁽⁵²⁾، والأكار كذلك الزراع، سمي بذلك؛ لأنه يحضر الأرض في الزراعة، والأكرة الحفرة⁽⁵³⁾.

وقد عرفت المدينة بالتمر وأنواعه كالرطب، ومما جاء دالاً على ذلك أنه ورد في كتب اللغة أن «الجزء» بمعنى الرطب عند أهل المدينة سَمَّوه بذلك لاجترائهم به عن الطعام⁽⁵⁴⁾.

ومن المعلوم أن المدينة مشهورة بنبت يسمى البطيخ، وقد ورد على لغتهم بالقلب، فقالوا: الطبيخ، نصَّ الزمخشري على أن الطَّبِيخ لغة في البطيخ عند أهل المدينة. قال: (وتطبخ الرجل: أكل البطيخ، وأكل الطبيخ: لغة أهل المدينة)⁽⁵⁵⁾.

فتلحظ في هذه الكلمات ونحوها أمرًا مشتركًا، وهو علاقتها بالزراعة التي عرف بها أهل المدينة.

4 - أنها لغة أثرت في ألفاظ الحديث النبوي وآثار الصحابة:

إن هجرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى الأنصار، وبقائه عندهم حتى وافاه الأجل أثمر في مفرداته التي تكلم بها، عليه الصلاة والسلام، وهي المفردات التي نقلها عنه الصحابة ورواة الأحاديث على أنها سنة مقدسة، فكان من بين كلام هذه السنة كلمات خاصة بأهل المدينة الشريفة.

ومن نصوص العلماء الدالة على ذلك قول ابن سيده: (والكثْر: جمارُ النَّخْلِ، أنصارية، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ)) (56).

وقال القاسم بن سلام: (وَقَالَ أَبُو عبيد: فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ، عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ). وكثر: ثمر، قال أبو عبيد وغيره: الكثر جَمَّارُ النَّخْلِ فِي كَلَامِ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ الْجَذْبُ أَيْضًا) (57).

ومن ذلك «المختفي»، فهي بمعنى: «النباش» عند الأنصار خاصة، ومع ذلك ورد كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم - موافقاً لها، وعلى هذه اللغة ما روي عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أنه: (لَعَنَّ الْمَخْتَفِيَّ وَالْمَخْتَفِيَّةَ) (58).

ومن ذلك ما ذكره أبو بكر الكاساني أن أهل المدينة يُسَمُّونَ الإِجَارَةَ بَيْعًا، فقال: (وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْبَيْعِ الإِجَارَةَ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى بَيْعًا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) (59). ويعني بحديث جابر ما ذكره من قبل، وهو ما روي عن جابر بن عبد الله أنه قال: (كُنَّا نَبِيعُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (60).

وعلى لغة أهل المدينة روي لنا في الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ الطَّبِيخَ بِالرُّطْبِ) (61)؛ لأنَّ الطَّبِيخَ لُغَةٌ فِي البَطِيخِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وقد ورد في كتب اللغة أَنَّ الْجَزءَ بِمَعْنَى الرُّطْبِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ سَمَّوْهُ بِذَلِكَ لِأَجْزَائِهِمْ بِهِ عَنِ الطَّعَامِ (62)، وقد ورد في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - : (أَنَّهُ أَتَى بِقِنَاعِ جَزءٍ) (63)، جاء في الفائق أَنَّ القِنَاعَ هُوَ: الطَّبَقُ الَّذِي يُؤْكَلُ عَلَيْهِ (64).

وذكر بعض العلماء أَنَّ النَّعْرَ طَائِرٌ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وقد ورد ذكره مصغراً في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لِبُنْتِي كَانَ لِأَبِي

طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ لَهُ نُفَرٌّ فَمَاتَ: (يا أبا عمير، ما فعل النُّغَيْرُ؟ أو ما فعل النغير يا أبا عمير؟) (65).

لذا فإن عناية علماء اللغة وغيرهم بأحاديث النبي، صلى الله عليه وسلم وشرح ألفاظها أفضت إلى العناية بلغة الأنصار؛ لأن كثيراً من كلامه كان في المدينة، وكان بين ظهراني أصحابه من الأنصار؛ لذا ترى كثيراً من المصادر التي أخذت منها هذه اللغة من كتب شروح الحديث، وغريبه.

المبحث الرابع: طريقة العلماء في الاستشهاد بلغة الأنصار:

لم يكن العلماء - رحمهم الله تعالى - في ذكرهم لغة الأنصار على وتيرة واحدة، ومن طرقهم التي اتخذوها في الاستشهاد بلغة الأنصار ما يأتي:

الطريقة الأولى: الاكتفاء بعزو اللفظة إلى لغة الأنصار، أو أهل المدينة:

هذه الطريقة كثرت في كتبهم، ومن ذلك ما قاله أبو حاتم: (الزَّعِيمُ لُغَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْحَمِيلُ لُغَةُ أَهْلِ مِصْرَ، وَالْكَفِيلُ لُغَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ) (66). ومنه قول الأزهري: (وَجَمَعَ الْهَدِيَّةُ هَدَايَا، وَلُغَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: هَدَاوَى) (67). ومن ذلك قول ابن سيده: (وَالْفَتْيَا وَالْفُتْوَى وَالْفُتْوَى: مَا أَفْتَى بِهِ الْفَقِيهُ، الْفَتْحُ فِي الْفُتْوَى لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ) (68). ومنه قول الزمخشري: (وتطبخ الرجل: أكل البطيخ، وأكل الطبيخ: لغة أهل المدينة) (69). وقال أبو فضل البستي: (قَالَ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْمُونَ النَّبَّاشَ الْمُخْتَقِي) (70).

الطريقة الثانية: الاستشهاد بلغة الأنصار على مسألة لغوية، أو رأي معين، أو قراءة قرآنية: ومن ذلك قول أبي بكر الكاساني: (وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْبَيْعِ الْإِجَارَةَ؛ لِأَنَّهَا تَسْمَى بَيْعًا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) (71).

ومن ذلك توجيههم بعض القراءات القرآنية بلغة الأنصار، ومن ذلك الاحتجاج بها لقراءة (البخل) لحمزة والكسائي، قال القرطبي: (وَقَرَأَ أَنَسُ وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَمَجَاهِدٌ وَحَمِيدٌ وَأَبْنُ مُحَيْصِنٍ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: (بِالْبَخْلِ) بِفَتْحَتَيْنِ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ) (72). وقال الرازي: (قَرَأَ حَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: (بِالْبَخْلِ) بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَفِي الْحَدِيدِ مِثْلُهُ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ، وَالْبَاقُونَ بِالْبَخْلِ بِضَمِّ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَهِيَ اللَّغَةُ الْعَالِيَةُ) (73). وقال القرطبي في سياق حديثه عن هذه الآية أيضاً: (وَقَرَأَ أَنَسُ وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَمَجَاهِدٌ وَحَمِيدٌ وَأَبْنُ مُحَيْصِنٍ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: (بِالْبَخْلِ) بِفَتْحَتَيْنِ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ) (74). ومنه قول ابن سيده: (التَّابُوهُ: لُغَةٌ فِي التَّابُوتِ، أَنْصَارِيَّةٌ، قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: وَقَدْ قُرِئَ بِهَا) (75).

وقد جعل بعض العلماء هذه اللغة مسوغاً لقراءة الزهري: ﴿وَبَدَأَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ﴾ (76) بالألف بدلاً من الهمز في «بدأ»، قال ابن عطية: (وقرأ جمهور الناس (وبدأ)، وقرأ الزهري: (وبدأ خلق الإنسان) بألف دون همزة، وبنصب القاف، وذلك على البديل لا على التخفيف. قال الفقيه الإمام القاضي: كأنه أبدل الياء من بدي ألفاً، وبدي لغة الأنصار، وقال ابن رواحة:

(بِسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا) (77) (78).

وتبع ابن عطية في هذا التخريج جماعة منهم أبو حيان (79)، والسمين (80)، وابن عادل (81).

وقد يستشهد بلغة الأنصار بعض العلماء تسويغاً وتجويزاً لما حكم عليه كثير من العلماء بالخطأ واللحن، ومن ذلك كلامهم في كلمة «بداية»، قال أبو الفضل البعلبي: (فأما «بداية» بلفظ هداية، فلم أرها مصرحاً بها، لكن تتخرج على لغة من قال: «بديت الشيء وبديت به»

بغير همز، وهي لغة الأنصار⁽⁸²⁾. فجعل ما ورد على لغة الأنصار تخريجاً لما اشتهر بين الكتاب ولم يسمع عن العرب، وهو لفظ «بداية».

الطريقة الثالثة: من العلماء من يحلل الاستعمال الأنصاري:

بعض العلماء يذكر اللغة الأنصارية، ثم يحللها لغوياً ببيان معناها وأصلها وضبطها وما إلى ذلك، ومن ذلك ما فعله نجم الدين النسفي في تحليله لكلمة المقارضة في لغة الأنصار، فقال: (وَالْمَقَارِضَةُ الْمُضَارِبَةُ أَيْضًا، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَأْخُودَةً مِنَ الْقَرْضِ، وَهُوَ الْقَطْعُ... لِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ يَقْطَعُ رَأْسَ الْمَالِ عَنْ يَدِهِ وَيَسْلَمُهُ إِلَى مُضَارِبِهِ، وَقِيلَ: الْمَقَارِضَةُ الْمَجَازَةُ قَرَبُ الْمَالِ يَنْفَعُ الْمُضَارِبَ بِمَالِهِ، وَالْمُضَارِبُ يَنْفَعُ رَبَّ الْمَالِ بِعَمَلِهِ)⁽⁸³⁾.

ومن هذه الطريقة قول الجوهري عند حديثه عن كلمة «الزأوق»: (الزأوق: الزئبق في لغة أهل المدينة، وهو يقع في التزاويق؛ لأنه يجعل مع الذهب على الحديد، ثم يدخل في النار فيذهب منه الزئبق ويبقى الذهب، ثم قيل لكل منقش: مزوق، وإن لم يكن فيه الزئبق)⁽⁸⁴⁾.

وقال الأنباري في شرح معنى قولهم: (بيت مزوق): (معناه: معمول بالزاوق، والزاوق في لغة بعض أهل المدينة: الزئبق، والزئبق يقع في التزاويق، فمزوق: «مفعل» من «الزاوق»)⁽⁸⁵⁾.

ومن ذلك ما فصله الزبيدي من أصل كلمة «البالغاء» الأنصارية، فقال: (والبالغاء: الأكارع بلغة أهل المدينة المشرفة، قال أبو عبيد: معرب بايها، أي: أن الكلمة فارسية عربت، فإن «باي» بالفتح وإسكان الياء: الرجل، و«ها»: علامة الجمع عندهم، ومعناه: الأرجل، ثم أطلق على أكارع الشاة ونحوها، ويسمونها أيضاً: باجها، وهذا هو المشهور عندهم، وهذا التعريب غريب، فتأمل)⁽⁸⁶⁾.

الطريقة الرابعة: من العلماء من يذكر لغة الأنصار ويورد لها شاهداً:
من ذلك ما قاله ابن عطية: («بدي» لغة الأنصار، وقال ابن رواحة:
بسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقيناً)⁽⁸⁷⁾.

ومن ذلك قول أبي الفضل البعلي: (فأما «بداية» بلفظ هداية، فلم
أرها مصرحاً بها، لكن تتخرج على لغة من قال: بديت الشيء وبدويت به
بغير همز، وهي لغة الأنصار، قال عبد الله بن رواحة رضي الله عنه⁽⁸⁸⁾:
بسم الإله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقيناً)⁽⁸⁹⁾.

ومن ذلك قول ابن سيده: (والكثر، والكثر، جمار النخل، أنصارية،
ومنه الحديث: (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ))⁽⁹⁰⁾.

ومن هذه الطريقة أيضاً ما جاء في تهذيب اللغة: (آل فلان من
فلان، أي وآل منه ونجاء، وهي لغة الأنصار؛ يقولون: رَجُلٌ آيلٌ، مَكَانٌ
وَأَيْلٌ؛ وأنشد بعضهم:

يَلُودُ بِشُؤْبُوبٍ مِنَ الشَّمْسِ فَوْقَهَا كَمَا آلٌ مِنْ حَرِّ النَّهَارِ طَرِيدٌ⁽⁹¹⁾ (92).

الطريقة الخامسة: منهم من يذكر لغة الأنصار، ثم يحكم عليها أو
على ما يقابلها:

فمن الأول وهو إصدار الحكم على لغة الأنصار نفسها قول ابن
فارس: (ويقال: حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، وَلُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ «حَضَرَتْ». وَكُلُّهُمْ
يَقُولُ: «تَحَضَّرُ». وَهَذَا مِنْ نَادِرِ مَا يَجِيءُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى فِعْلِ يَفْعُلُ)⁽⁹³⁾.

ومن الآخر وهو إصدار الحكم على اللغة المقابلة لها قول الرازي:
(قَرَأَ حَمَزَةً وَالْكَسَائِيُّ: (بِالْبَجَلِ) بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَفِي الْحَدِيدِ مِثْلَهُ،
وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ، وَالْبَاقُونَ بِالْبَجَلِ بِضَمِّ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَهِيَ اللُّغَةُ
الْعَالِيَةُ)⁽⁹⁴⁾.

الفصل الثاني: المستشهد به من لغة الأنصار جمعاً ومناقشة

المبحث الأول: المستوى الصوتي:

إنَّ اللغةَ العربيةَ تميلُ نحوَ السُّهولةِ واليسيرِ، فتحاول التخلُّصَ من الأصوات العسيرة في النطق، وتستبدلها بأصوات أخرى لا تتطلبُ جهداً عضلياً كبيراً، وقد اشتملت لغة الأنصارِ على بعض الظواهر الصوتية الوظيفية، كتسهيل الهمزة، والإبدال الصوتي، وتغيير الحركة، والقلب المكاني، وبيان ذلك على النحو التالي:

أولاً: تسهيل الهمزة:

الهمزة عند الأقدمين: حرفٌ شديدٌ مجهورٌ يخرج من أقصى الحلق⁽⁹⁵⁾، وهي أدخلُ الحروف في الحلق، وعند المحدثين: صوتٌ حنجريٌّ يتمُّ نطقه «بإفقال الأوتار الصوتية إقفالاً تاماً، وحبس الهواء خلفها ثم إطلاقه فجأة»⁽⁹⁶⁾.

ولصعوبة نطقها وتقلها الناشيء عن بعد مخرجها مالت بعض اللهجات العربية القديمة إلى تسهيلها، وكانت لغة قريش أشهرها تسهيلاً، فكانت لاتهمز⁽⁹⁷⁾، وتوافقها قبائل أخرى من إقليم الحجاز هي هذيلٌ، وأهل المدينة، وكنانةٌ، وسعد بن بكر⁽⁹⁸⁾.

ومن أمثلة تسهيل الهمزة في لغة الأنصار ما يأتي:

• (بدي) في (بدأ):

صرح بعض العلماء بأن (بدي) لغة في (بدأ) عند الأنصار، وممن نصَّ على ذلك ابن سيده⁽⁹⁹⁾، وابن دريد⁽¹⁰⁰⁾، ابن عطية⁽¹⁰¹⁾، وابن منظور⁽¹⁰²⁾، وأبو الفضل البعلبي⁽¹⁰³⁾.

وذكر على هذه اللغة شاهد من كلام أحدهم، وهو الأنصاري عبد الله بن رواحة، رضي الله عنه، وهو قوله:

بِسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا (104)

وقد جعل بعض العلماء هذه اللغة مسوغاً لقراءة الزهري: ﴿وَبَدَأَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ﴾ (105) بالألف بدلاً من الهمز في «بدأ»، قال ابن عطية: «وقرأ جمهور الناس (وبدأ)، وقرأ الزهري: (وَبَدَأَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ) بألف دون همزة، وبنصب القاف، وذلك على البديل لا على التخفيف».

قال الفقيه الإمام القاضي: «كأنه أبدل الياء من بدي ألفاً، وبدي لغة الأنصار، وقال ابن رواحة.... وذكر بيته السابق» (106).

وتبع ابن عطية في هذا التخريج جماعة منهم أبو حيان (107)، والسمين (108)، وابن عادل (109).

ومن لغة الأنصار هذه سَوَّغَ بعض اللغويين جواز استعمال «بداية» مصدرًا للفعل بدأ؛ لأنه لم يسمع استعماله هكذا، وليس من القياس قلب همزته ياءً. قال أبو الفضل البعلي: (فأما «بداية» بلفظ هداية، فلم أرها مصرحاً بها، لكن تتخرج على لغة من قال: «بديت الشيء وبديت به» بغير همز، وهي لغة الأنصار) (110).

وقد ذكر قبل ذلك أن في «البداءة»، وهو أحد المصادر المسموعة في (بدأ) عشر لغات، فقال: (البداءة بالشيء، تقديمه على غيره، وفيها عشر لغات: بَدَاءَةٌ كَبْقَرَةٌ، وَبُدَاءَةٌ كَغُرْفَةٌ، وَبُدَاءَةٌ كَمَلَاءَةٌ، وَبُدُووَةٌ كَمُرُووَةٌ، وَوَبْدِيئَةٌ كَخَطِيئَةٌ، وَبَدَّءٌ كَخَبٌّ، وَبُدَاهَةٌ عَلَى الْبَدَلِ بوزن مُلَاءَةٌ، وَبُدَاءَةٌ كَسَحَابَةٌ، وَبُدَاءَةٌ بوزن فَلَاءَةٌ، فأما بداية بلفظ هداية، فلم أرها مصرحاً بها، لكن تتخرج على لغة من قال: بديت الشيء وبديت به بغير همز، وهي لغة الأنصار، قال عبد الله بن رواحة رضي الله عنه (...) (111).

وقال الزبيدي: (وأما «البدائية» بالكسر والتحتية بدل الهمزة، فقال المطرزي: لغة عامية، وعدّها ابن بري من الأغلاط، ولكن قال ابن

الْقَطَاعِ: هِيَ لُغَةٌ أَنْصَارِيَّةٌ، «بَدَأْتُ بِالشَّيْءِ وَبَدَيْتُ بِهِ»: قَدَّمْتَهُ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ ابْنِ رَوَاحَةَ...» (112).

• اللُّخُوقُ فِي الْأَخْصُوقِ:

ذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ اللَّخُوقَ: لُغَةٌ فِي الْأَخْصُوقِ، وَالْجَمْعُ: أَخْفِيقُ وَلَخْفِيقُ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: (فَوَقَّصَتْ بِهِ نَاقَتَهُ فِي أَخْفِيقِ جُرْدَانَ) (113). وَهِيَ شُقُوقُ الْأَرْضِ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هِيَ لَخْفِيقُ (114)، وَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا بِاللَّامِ، وَلَكِنَّ اللَّيْثَ غَلَطَ هَذَا، فَقَالَ: وَمَنْ قَالَ: لِلْخُوقِ فَإِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ مِنْ قَبْلِ الْهَمْزَةِ مَعَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ (115)، وَرَدَّ الْأَزْهَرِيُّ بِقَوْلِهِ: (هِيَ لُغَةٌ بَعْضُ الْعَرَبِ، يَتَكَلَّمُ بِهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَبِهَذِهِ اللَّغَةِ قَرَأَ نَافِعٌ (116)، يَقُولُونَ: قَالَ الْحَمْرُ، يَرِيدُونَ: قَالَ الْأَحْمَرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَالَ لَحْمَرُ، قَالَ ذَلِكَ سَيَّبُوْبِهِ وَالْخَلِيلِ، حَكَاهُ الرَّجَاجُ) (117).

فَقَدْ فَسَّرَ الْأَزْهَرِيُّ لُغَةَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ، وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ يَعِيشَ إِلَى هَذِهِ اللَّغَةِ، فَقَالَ: «وَكَأَنَّ أَهْلَ هَذِهِ اللَّغَةِ نَكَبُوا عَنِ تَحْرِيكِ هَذِهِ اللَّامِ فَاقْبَلُوا الْهَمْزَةَ مِنْ جِنْسِ اللَّامِ» (118).

ثَانِيًا: الْإِبْدَالُ الصَّوْتِي:

الْإِبْدَالُ هُوَ جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ آخَرَ مُتَّحِدٍ مَعَهُ مَخْرَجًا أَوْ صِفَةً، وَقَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ اللَّغَةِ الْاِشْتِقَاقَ الْأَكْبَرَ (119).

أَوْ كَمَا قَالَ عَنْهُ أَبُو الطَّيِّبِ اللَّغَوِيُّ: (لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِبْدَالِ أَنَّ الْعَرَبَ تَتَعَمَّدُ تَعْوِيزَ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ، وَإِنَّمَا هِيَ لُغَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ لِمَعَانٍ مُتَّفَقَةٍ، تَتَقَارَبُ اللَّفْظَتَانِ فِي لُغَتَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، حَتَّى لَا تَخْتَلِفَا إِلَّا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ) (120).

وَبِالْبَحْثِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَةِ اللَّغَوِيَّةِ وَقَفْتُ عَلَى الْاِشْتِهَادِ بِلُغَةِ الْأَنْصَارِ فِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الصَّوْتِيَّةِ، وَفِيمَا يَلِي بَيَانِ ذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

• الإبدال بين التاء والهاء في كلمة (التابوه):

ذكر كثيرٌ من العلماء أنَّ في التابوت لغةً أخرى، وهي (التابوه) بالهاء بدل التاء، وقد نصَّ كثيرٌ منهم على أنها لغةٌ أنصارية، وممن نصَّ على ذلك ابن سيده⁽¹²¹⁾، والزمخشري⁽¹²²⁾، وابن يعيش⁽¹²³⁾، وأبو حيان⁽¹²⁴⁾، والسمين الحلبي⁽¹²⁵⁾، وابن منظور⁽¹²⁶⁾، والنيسابوري⁽¹²⁷⁾، والقاسمي⁽¹²⁸⁾.
وبها قرأ أبو، وزيد بن ثابت⁽¹²⁹⁾، وهي قراءة شاذة⁽¹³⁰⁾.

ونقل عن القاسم بن معن أنه قال: (لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن إلا في التابوت، فلغة قريش بالتاء، ولغة الأنصار بالهاء)⁽¹³¹⁾.

قال ابن سيده: (التَّابُوهُ: لغةٌ في التَّابُوتِ، أنصارية، قال ابن جنى: وقد قرئ بها)⁽¹³²⁾.

وقال القاسمي: (قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لغة الأنصار، فمنعوه من ذلك ورفعه إلى عثمان، رضي الله عنهم، فأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش)⁽¹³³⁾.

وقد اختلف في هذه الهاء بين الأصالة والإبدال على قولين:

الأول: أنها أصلٌ بنفسها فيكون فيه لغتان، إحداهما: (التابوت) من (تبت)، والأخرى: (التابوه) من (تبه)، ووزنه على ذلك (فاعول) ليس إلا⁽¹³⁴⁾. قال ابن بري: «الصواب أنه من (تبت)؛ لأن تاءه أصلية، ووزنه (فاعول)، مثل: حاطوم، وعاقول»⁽¹³⁵⁾.

الثاني: أنها بدلٌ من التاء؛ لأنها قريبة منها لاجتماعهما في صفة الهمس، ولأنهما من حروف الزيادة، ولأنهم أبدلوا الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف، فقالوا: (حمزه)، ويؤكد ذلك أن عقيلاً تقول في (الفرات): (الفرأه) في الوقف والوصل، ذكره ابن جنى⁽¹³⁶⁾.

والراجحُ أنَّ الهاءَ أصليةٌ؛ لأنَّ فيه لغتين، لغة قريش بالتاء، ولغة الأنصار بالهاء (137).

قال الزمخشري: (فإن قلت: ما وزن التابوت؟ قلت: لا يخلو أن يكون فَعْلَوْتًا أو فاعولاً، فلا يكون فاعولاً لقلته نحو: سَلَسٌ وَقَلَقٌ، يعني أن اتحاد الفاء واللام في اللفظ قليل جداً؛ ولأنه تركيب غير معروف، يعني في الأوزان العربية، ولا يجوز ترك المعروف إليه، فهو إذن فَعْلَوْتٌ من التوب وهو الرجوع؛ لأنه ظرفٌ تُودَعُ فيه الأشياءُ فيرجع إليه كل وقت. وأما مَنْ قرأ بالهاء فهو (فاعول) عنده، إلا مَنْ يجعلُ هاءَه بدلاً من التاء لاجتماعهما في الهمس؛ ولأنهما من حروف الزيادة، ولذلك أبدلت منه تاء التأنيث) (138).

• الإبدال بين التاء والصاد:

جاء في اللسان: («اللصت» لغة في «اللص» أبدلوا من صاده تاءً، وغيروا بناء الكلمة لما حدث فيها من البديل، وقيل: هي لغة. قال اللحياني: وهي لغة طيئ، وبعض الأنصار. وجمعه لصوت) (139).

والإبدال بين التاء والصاد جائز؛ لأنهما صوتان متقاربان في المخرج، ولكنهما مختلفان في الصفات، والتقارب في المخرج من مسوغات الإبدال، فالتاء تخرج من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، والصاد تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان من غير أن يتصل بها الحرف (140).

وأشدد اللحياني على هذه اللغة:

فَتَرَكْنَ نَهْدًا عَيْلًا أَبْنَاؤُهُمْ وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ (141)

• الإبدال بين الهمزة والواو:

مما ذكر أنه من لغة الأنصار استعمال «آل» بمعنى «وأل»، جاء في تهذيب اللغة: (آل فلان من فلان، أي وآل منه ونجا، وهي لغة الأنصار؛ يقولون: رجُلٌ آيل، مكان وآيل؛ وأشدد بعضهم:

يَلُودُ بِشُؤْبُوبٍ مِنَ الشَّمْسِ فَوْقَهَا كَمَا آلَ مِنْ حَرِّ النَّهَارِ طَرِيدٌ (142)
 وقد نقل هذا الكلام بنصه ابن منظور (143)، وبتصرف يسير
 الزبيدي (144).

وقد أشار صاحب العين إلى أن هناك فرقاً بين (آل) و(وأل)،
 فقال: «غير أن (وأل يئل) لا يُطْرَدُ فِي سَعَةِ الْمَعَانِي أَطْرَادِ (آلِ يُوْلُ
 إِلَيْهِ)، إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ، تَقُولُ: طَبَخْتُ النَّبِيذَ وَالِدَوَاءَ فَأَلَّ إِلَى قَدْرِ كَذَا
 وَكَذَا، إِلَى الثَّلَاثِ أَوْ الرَّبْعِ؛ أَي: رَجَعَ» (145).

ثم ذكر أمثلة لمعاني «آل» ليثبت ما قرره آنفاً من أن «وأل» لا يطرد
 في المعاني اطراد «آل»، فقال: (والآل: السراب، وآل الرجل: ذو قرابته،
 وأهل بيته. وآل البعير: ألواحه وما أشرف من أقطار جسمه... وآل
 الخيمة: عمدها... وآل الجبل: أطرافه ونواحيه) (146).

ثالثاً: تغيير الحركة:

الحركة وحدة صوتية مثلها مثل الصامت الساكن، ومن شواهد
 تغيير الحركة في لغة الأنصار:

• الفُتَوَى وَالْفُتَوَى :

ذكر العلماء في الفتوى ثلاث لغات، هي الفُتَيَا والفُتَوَى والفُتَوَى،
 وصرح بعضهم بأن الأخيرة التي هي بفتح الفاء لغة أهل المدينة، وممن
 صرح بذلك صاحب العين (147)، وابن سيده (148)، وابن منظور (149).

قال ابن سيده: (والفُتَيَا والفُتَوَى والفُتَوَى: مَا أَفْتَى بِهِ الْفَقِيهُ، الْفَتْحُ
 فِي الْفُتَوَى لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ) (150).

والفُتَوَى، بالواو، تُفْتَحُ الْفَاءُ وَتُضَمُّ: اسْمٌ مِنْ أَفْتَى الْعَالِمُ إِذَا بَيَّنَّ
 الْحُكْمَ، وَيُقَالُ: أَصْلَهُ مِنَ الْفَتْى؛ لِأَنَّهَا جَوَابٌ فِي حَادِثَةٍ أَوْ إِحْدَاثِ حُكْمٍ
 أَوْ تَقْوِيَةِ لِبَيَانِ مُشْكَلٍ (151).

وأصلُ (الْفَتَوَى): (فَتَيًا) ، وقعت الياء لَامًا ل (فَعَلَى) - بفتح العين - اسمًا لا صفة فأبدلت الياء واوًا. قال المبرد: (أَمَّا ما كان على فَعَلَى من ذوات الياء فَإِنَّ ياءَهُ تُقَلِّبُ واوا إِذَا كان اسْمًا، وتُتْرِكُ ياءً على هَيْئَتِهَا إِذَا كان نَعْتًا، فَأَمَّا الاسمُ فَالْفَتَوَى والتَقْوَى والدَعْوَى، وَأَمَّا النعتُ فنحو قولك: صَدِيًّا وَرِيًّا وَطَيًّا) (152).

وممَّا يصلح لهذا الموضوع من التنزيل: ﴿وَتَكَرَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ النُّقْوَى﴾ (153)، و(أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ) (154). وللزبيدي مزيدٌ شرح وتفصيل في كلام العلماء في الفتوى ولغاتها فليراجع (155).

• البُخْلُ والبُخْلُ:

البُخْلُ: منع الرجل سائله ما لديه من فضل عنه، وفي الشرع: منع الواجب (156).

وفي البُخْلُ خمس لغات، قرئ بأربع منها، ثنتان سبعيتان مشهورتان، وهما البُخْلُ والبُخْلُ، وقد أشار إليهما كثير من العلماء (157).

فقرأ حمزة، والكسائي: (بالبُخْلِ) (158) بنصب الخاء، والباء في (البخل)، وقرأ الباقر: بضم الباء، وإسكان الخاء، ومعناهما واحد؛ وهما لغتان في البخل (159).

وثنتان أقلُّ منهما شهرة، وقد قرئ بهما كذلك من غير السبعة، وهما البُخْلُ بضم الباء والخاء، وهي قراءة عيسى بن عمر، والبُخْلُ - بفتح الباء وسكون الخاء - وهي قراءة قتادة وعبد الله بن سرافقة، وأيوب السجستاني (160).

واللغة الخامسة لم يقرأ بها، وهي أقلُّ اللغات شهرة، وهي البُخُولُ (161).

والبُخْل - بضم الباء وسكون الخاء - هُوَ المشهورُ مِنْ لُغَاتِهِ (162)، وهي اللغة العالية (163).

ونصَّ بعض العلماء على أن لغة فتح الباء والخاء لغة الأنصار، وممن صرح بذلك الثعلبي (164)، والسمرقندي (165)، والرازي (166)، والقرطبي (167)، والحميري (168)، والشوكاني (169).

وذلك لأنَّ أهل الحجاز عموماً - ومنهم أهل المدينة - يميلون إلى الفتح من أجل التسهيل (170).

قال الرازي في سياق حديثه عن الآية الآنفه الذكر: (وَفِيهِ مَسَائِلُ: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: قَرَأَ حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ: (بِالْبُخْلِ) بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَفِي الْحَدِيدِ مِثْلَهُ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ، وَالْبَاقُونَ بِالْبُخْلِ بِضَمِّ الْبَاءِ وَالْخَاءِ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ) (171).

وقال القرطبي في سياق حديثه عن هذه الآية أيضاً: (وَقَرَأَ أُنْسٌ وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَمَجَاهِدٌ وَحَمِيدٌ وَأَبْنُ مُحَيْصِنٍ وَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ (بِالْبُخْلِ) بِفَتْحَيْنِ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ) (172).

وقد ذكر العكبري هذه اللغات الأربع دون أن يعزوها لأحد (173).

رابعاً: القلب المكاني:

القلب المكاني من الظواهر الصوتية عند العرب، ويُعنى به تقديم بعض حروف الكلمة على بعض مع الاتحاد في الحروف وفي المعنى (174).

ومن أمثلة القلب المكاني في لغة الأنصار:

• الطَّبِيخُ وَالْبَطِيخُ:

نصَّ الزمخشريُّ على أن الطَّبِيخَ لغة في البَطِيخِ عند أهل المدينة.

قال: (وتطبخ الرجل: أكل البطيخ، وأكل الطَّبِيخِ: لغة أهل المدينة) (175).

وعزاها بعضهم⁽¹⁷⁶⁾ إلى أهل الحجاز، وممن صرح بذلك صاحب العين⁽¹⁷⁷⁾، والفارابي⁽¹⁷⁸⁾، والأزهري⁽¹⁷⁹⁾ وابن منظور⁽¹⁸⁰⁾، والفيومي⁽¹⁸¹⁾، والحميري⁽¹⁸²⁾، والزبيدي⁽¹⁸³⁾.

قال صاحب العين: (والطَّبِيخُ: ضرب من المُنْصَفِ. والطَّبِيخُ: لغة في الطَّبِيخِ، حجازية)⁽¹⁸⁴⁾.

قال ابن منظور: (والطَّبِيخُ بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ: البَطِيخُ، وَفِيهِ أَبُو بَكْرٍ بفتح الطاء)⁽¹⁸⁵⁾.

ولعلَّ مَنْ عزاها إلى أهل الحجاز يقصد بها أهل المدينة لكنه لم يخصص؛ لأن لغة أهل المدينة داخلة في لغة أهل الحجاز؛ فالمقصود بالحجاز مكة والمدينة وما جاورهما.

ومنهم من ذكر أنها لغة في البطيخ دون أن يعزوها لأحد⁽¹⁸⁶⁾.

ويرى ابن فارس أن البطيخ مقلوب من الطبيخ، قال: (بَطَخَ البَاءُ وَالطَّاءُ وَالْحَاءُ كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ البَطِيخُ وَمَا أَرَاهَا أَصْلًا؛ لِأَنَّهَا مَقْلُوبَةٌ مِنَ الطَّبِيخِ، وَهَذَا أَقْبَسُ وَأَحْسَنُ اطِّرَادًا. وَقَدْ كَتَبَ فِي بَابِهِ)⁽¹⁸⁷⁾.

وكذلك ذكر ابن سيده أن بينهما قلباً مكانياً، فقال: (والطَّبِيخُ: لغة في البَطِيخِ: مَقْلُوبَةٌ)⁽¹⁸⁸⁾. ويظهر من هذا النص أن القلب وقع على الطبيخ، وهو عكس كلام ابن فارس الأنف الذكر.

وقال ابن حجر في (الفتح): (والطبيخ بتقديم الطاء لغة في البطيخ بوزنه)⁽¹⁸⁹⁾.

وعلى لغة أهل المدينة روي لنا في الحديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم: (أنه كان يأكل الطبيخ بالرطب)⁽¹⁹⁰⁾.

المبحث الثاني: المستوى الصرفي:

يُعنى المستوى الصرفيُّ بدراسة البنية التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تحمل دلالاتٍ ومعانٍ صرفية أو نحوية، ويُطلق الدارسون على هذا النوع من الدراسة مصطلح المورفولوجيا، ويعنون به دراسة الوحدات الصرفية أو المورفيمات دون أن يتطرق إلى مسائل التركيب النحوي، وقد تضمنت لغة الأنصار بعض الظواهر الصرفية المهمة، التي استشهد بها في الدرس اللغوي، وهاك بيانها:

أولاً: فعل يَفْعَلُ: (حَضَرَ يَحْضُرُ):

أغفل الصرفيون من أبواب الماضي الثلاثي مع المضارع (فَعَلَ يَفْعَلُ) - بكسر العين في الماضي، وضمها في المضارع -؛ لقلة ما ورد منه (191).

والفعل (حَضَرَ) بزنة (فَعَلَ) - بفتح العين - هو اللغة المشهورة الفصيحة الجيدة (192) وقال الزبيدي: (أثبتها ثعلبٌ في الفصيح (193)، وغيره، وأوردتها أئمة اللغة قاطبة) (194).

وفي ماضيه لغةٌ أخرى؛ هي (حَضَرَ) - بكسر العين -، حكاها الفراء (195). وكلهم يقولون: يَحْضُرُ بالضم، لا خلافٌ بينهم في مضارعه (196). ونُسبت هذه اللغة إلى أهل المدينة. وممن صرح بذلك الليث (197)، وابن فارس (198)، وابن القطاع (199).

قال ابن فارس: (وَيُقَالُ: حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، وَلُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: «حَضَرَتْ». وَكُلُّهُمْ يَقُولُ: «تَحْضُرُ». وَهَذَا مِنْ نَادِرِ مَا يَجِيءُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ) (200).

وجاء في اللسان: (وأهل المدينة يقولون: حَضَرَتْ، وكلهم يقول: تَحْضُرُ، وقال شمر: يقال: حَضَرَ القاضِي امرأَةً تَحْضُرُ. قال: وإنما

أُنْدِرَتِ التاء لوقوع القاضي بين الفعل والمرأة. قال الأزهري: واللغة الجيدة حَضَرَتْ تَحَضَّرُ، وكلهم يقول: تَحَضَّرُ بالضم (201).

ومما ورد على هذه اللغة قول جرير:

مَا مِنْ جَفَانًا إِذَا حَاجَاتُنَا حَضَرَتْ كَمَنْ لَنَا عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ وَاللُّطْفُ (202)

وقد ذكر بعض العلماء هذه اللغة دون أن يعزوها لأحد، ومنهم ابن سيده (203)، وابن يعيش (204)، والرضي (205)، وحكاها الأخير عن أبي زيد.

فتحصل من ذلك في حَضَرَ لغتان: حَضَرَ يَحْضُرُ، وهي المشهورة. حَضِرَ يَحْضِرُ، لغة فيها لأهل المدينة.

وقد حمل بعض العلماء هذه اللغة: (حَضِرَ يَحْضِرُ)، على تداخل اللغات (206). وهذا لا يقره المحدثون من الباحثين (207)، ولا يقبله الواقع اللغوي، فغير منطقي أن يأخذ العربي الماضي من لهجة والمضارع من أخرى. ونحن لا ننكر التأثير والتأثير، ولكن ننكر أن يكونا على هذه الكيفية، فاللهجة ظاهرة اجتماعية لا فردية (208).

وشيء آخر يجعل التداخل مُتَعَدِّراً، وهو أن (حَضَرَ) لم يثبت في ماضيها ومضارعها لغتان، فتكون بعد هذا (حَضِرَ يَحْضِرُ) ثالثة مركبة منهما، وهذا يستقيم لو كان فيها لغتان:

حَضَرَ يَحْضُرُ، وَحَضِرَ يَحْضِرُ؛ فَيَأْخُذُ الْمَاضِي مِنْ إِحْدَاهُمَا وَالْمِضْرَاعَ مِنَ الثَّانِيَةِ مَكُونَةً لُغَةً ثَالِثَةً هِيَ حَضِرَ يَحْضِرُ.

ثانياً: استعمال (فَعَال) بمعنى (فَاعِل):

مما ورد على لغة أهل المدينة «قَبَاضٌ»، وهو على وزن (فَعَال) بمعنى (قَابِض)، وهو الذي يجمع كل شيء.

ويقال: قبضت الشيء، وقبضت عليه بيدي، وقد صار هذا الشيء في قبضك وقبضتك إذا صار في ملكك (209). ويُقال: قَبِضَ عَلَيْهِ بِيَدِهِ إِذَا

صَمَّ عَلَيْهِ أَصَابِعُهُ⁽²¹⁰⁾. والقَبْضُ خلاف البسَط⁽²¹¹⁾. ويقال: «القَبْضُ» بجمع الكف، والقَبْضُ بأطراف الأصابع⁽²¹²⁾.

ولم أقف على من صرح بأنه لغة لأهل المدينة إلا الزيبيدي، وعزاه للمازني، قال: (وَقَبْضُ يَدِهِ عَنْهُ: امْتَنَعَ عَنِ امْسَاكِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾⁽²¹³⁾؛ أَي: عَنِ النَّفَقَةِ، وَقِيلَ: عَنِ الزَّكَاةِ، فَهُوَ قَابِضٌ وَقَبَاضٌ، حَكَاهُ أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ، قَالَ: وَهُوَ لُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الَّذِي يَجْمَعُ كُلَّ شَيْءٍ)⁽²¹⁴⁾.

ويبدو أن صيغة: (فَعَّال)، اختصت بالدلالة على الفاعل ذي الحرفة، وذلك نحو: نجَّار، وقد استغنت اللغة عن اسم الفاعل أحيانا مكتفية بصيغة المبالغة. وعلى هذا قيل: نجَّار، ولم يُقل: ناجر، مع أن القياس يسمح بذلك.

ولمَّا كان اسم الفاعل دالاً على عموم مَنْ وقع منه الفعل، فقد كان أكثر شيوعاً من صيغ المبالغة التي لا تدل إلا على وضع خاص. ولعل هذا يفسر السبب الذي جعل أهل المدينة يستعملون (قَبَاضٌ) بمعنى (قابض).

ثالثاً: (الشُّرْشِر - الشُّرَيْشِر) - (الشُّرْشُور - الشُّرَيْشِير):

التصغير من مناهج الأداء التي سلكها العرب للتعبير عن مقاصدهم، مع القصد والإيجاز، وهو من مميزات اللغة العربية البارزة؛ إذ يندر وجوده في اللغات السامية، والموضوع له ثلاثة أبنية لا زائد عليها، وهي: (فُعَيْل)، و(فُعَيْعِل)، و(فُعَيْعِيل)، فالأول لتصغير ما كان على ثلاثة أحرف مطلقاً، نحو: (رُجَيْل) في تصغير (رُجُل).

والثاني: لتصغير نوعين:

أحدهما: ما كان على أربعة أحرف، نحو: (دُرَيْهَم) في تصغير

(دِرْهَم).

والآخر: ما كان على خمسة أحرف حذف أحدها دون تعويض، نحو:
(سُفَيْرِج) في تصغير (سَفْرَجَل).

والثالث يُصَغَّرُ عليه نوعان:

الأول: ما رابعه حرف علة قبل الآخر، نحو: (مُصَيَّبِج) في تصغير (مِصْبَاح).

والثاني: ما كان على خمسة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ياء ساكنة قبل الآخر، مثل: (سُفَيْرِج) في تصغير (سَفْرَجَل) (215).

وقد جاء مصغراً من الأسماء في لغة أهل المدينة (الشَّرْشِر)، ومعناه: طُوَيَّرَ صغير يُشَبِّه لونه لَوْنَ البُرودِ يَنْقُرُ الدودَ وَيَأْخُذُهُ الفُخُّ. قال ابن سيده: (وأهل المدينة يُسَمُّونَهُ الشَّرِيشِرَ والشَّرِيشِيرَ) (216).

ومما ورد على هذه اللغة قول الأصمعي: (نظر ابن أبي الزناد إلى يوسف القاضي، فقال: مَنْ هَذَا الذي كَأَنَّهُ شُرَيْشِيرٌ يَتَّقُوسَ على حِبَالِهِ) (217).
و(الشَّرِيشِر) تصغير: (الشَّرْشِر)، و(الشَّرِيشِير) تصغير: (الشَّرْشُور)، وهو طائر صغير مثل العصفور، قال في التاج: (و(شُرَيْشِيرٌ)، كَمُسَيْجِدٍ، (وَشُرَيْشِيرٌ)، كَمُحَيْرِيبٍ) (218).

رابعاً: هَدَاوَى جمع هَدِيَّة:

مما نسب إلى أهل المدينة أنهم يجمعون هَدِيَّةً على هَدَاوَى (219)، وممن صرح بذلك صاحب العين (220)، والأزهري. قال الأخير: (وَجَمَعَ الهَدِيَّةَ هَدَايَاً، وَهَدَاوَى هَدِيَّةً: هَدَاوَى) (221).

وقد ذكر بعض العلماء أن هدية تجمع على هداوى لكنهم لم يعزوا ذلك للغة معينة من لغات العرب، وممن قال بذلك سيويوه (222)، وابن السراج (223)، وابن يعيش (224)، والرضي (225).

قال سيبويه: (وقد قال بعضهم: هَدَاوَى، فأبدلوا الواو؛ لأنَّ الواو قد تبدلُ من الهمزة) (226).

وهديَّة تجمع قياساً على هدايا (227)، وأصلها: (هَدَايِي) بياءين، الياء الأولى هي التي كانت مدة زائدة ثالثة في الواحد، والثانية هي لام الجمع، ثمَّ حدث فيها الآتي:

أ - أبدلت الياء الأولى همزة؛ لوقوعها بعد ألف الجمع الذي على مثال (مفاعل)، وقد كانت في المفرد مدة زائدة ثالثة فيصير الجمع: (هَدَايِي).

ب - قلبت كسرة الهمزة فتحة تخفيفاً، فصارت (هَدَايِي).

ت - تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصارت: (هَدَايَا).

ث - اجتمع شبه ثلاث ألفات، فقلبت الهمزة المتوسطة الألفين ياءً رجوعاً إلى الأصل، وليشاكل الجمع مفرده، فصارت: (هدايا) بعد أربعة أعمال (228).

وجمع (هديَّة) على هَدَاوَى شاذ (229)، إلا عند الأَخْش، فقد قاسه، وهو ضعيف؛ إذ لم يُنقل منه إلا هذه اللفظة، ولا يظهر لقياسه وجه (226)، اللهم إلا ما ذكره سيبويه أنفاً من قوله: (لأنَّ الواو قد تُبدلُ من الهمزة)، وهو تعليلٌ يُسهلُ الشاذ، ولكنه لا يُسوِّغُ القياس.

قال الرضي: (وقد جاء في جمع هَدِيَّةٍ هَدَاوَى كما في حَمَرَاوَانَ، وهذا شاذ، إلا عند الأَخْش، فإنه رآه قياساً كما في حمران) (230).

وأما جمعها على هَدَاوَى على لغة أهل المدينة فإنهم أبدلوا الهمزة العارضة في الجمع حرفاً لا يقتضيه القياس، وهو الواو فيما لام مفرده ياء أصلية؛ لأنهم يبدلون منها كثيراً، قال ابن سيده: (وَمَنْ قَالَ: هَدَاوَى أَبَدَلَ الهمزةَ واوًا؛ لأنهم قد يبدلون منها كثيراً... هَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ سَيْبَوِيَّةِ) (231).

وعزا الحريري جمعها على «هَدَاوَى» إلى أهل عليا معد (232).

المبحث الثالث: المستوى النحوي:

اشتملت لغة الأنصار على بعض القضايا النحوية المهمة التي أثرت الدرس النحوي تععيداً واستشهاداً، ومن أبرز هذه القضايا ما يأتي:

أولاً: ضمير الفصل عند المدنيين يُسمَّى صفةً:

ضميرُ الفصل: لفظٌ على صيغة الضمير المرفوع المنفصل يطابق ما قبله في التكلم والخطاب والغيبة، ويقع بين المبتدأ والخبر في الأصل، أو الحال، بشرط أن يكونا معرفتين، أو يكون الخبر اسمَ تفضيلٍ؛ لأنه يشبه المعرفة في أنه لا يقبل (أل) (233).

والفصل اصطلاح بصريٌّ؛ لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعته، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع؛ لأنَّ الفصل به يوضح كون الثاني خبراً، لا تابعاً، وهذا أحسن؛ لأنه قد يُفصل حيث لا يصلح النعت، نحو: كنت أنت القائم؛ إذ الضمير لا ينعت (234)، واستحسن وجه التسمية الأول أبو حيان (235).

وأكثر الكوفيين يسمون هذا الضمير عماداً؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة؛ إذ به يتبين أنَّ الثاني خبرٌ لا تابعٌ.

وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنه يُدعم به الكلام، أي يُقَوِّى ويُؤكِّد، والتأكيد من فوائد مجيئه (236).

ونسب أبو حيان (237)، والمرادي (238) إلى المدنيين أنهم يسمونه صفةً، ويعنون به التأكيد (239).

وقد ردَّ سيبويه على المدنيين هذه التسمية بامتناع: مررتُ بعيدِ الله هو نفسه، وبإجازة: إنَّ كان زيدٌ هو الطريفُ، قال سيبويه: (وقد زعم ناسٌ أنَّ (هو) هاهنا صفةٌ، فكيف يكون صفةً وليس من الدنيا عربىً يجعلها هاهنا صفةً للمظهر؟ ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررتُ

بعبد الله هو نفسه، ف (هُوَ) هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم: إن كان زيدٌ لَهُوَ الظريف، وإن كنا لنحنُ الصالحين، فالعربُ تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفةً لم يجز أن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كان زيدٌ للظريف عاقلاً، ولا يكون هُوَ ولا نحنُ هاهنا صفةً وفيهما اللام، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾⁽²⁴⁰⁾، كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون⁽²⁴¹⁾.

ثانياً: وقوع ضمير الفصل بين نكرتين:

لضمير الفصل شروط، منها:

- 1 - أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى.
- 2 - أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: كان، وإن، وظن...
3 - أن يكون بين معرفتين.
- 4 - جَوَزَ قَوْمٌ وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما، نحو: ما أظنُّ أحدًا هو خيراً منك، فإنَّ (أحدًا) بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، و(خيراً منك) شبيه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه⁽²⁴²⁾.

قال سيبويه: (واعلم أن (هُوَ) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، ممَّا طال ولم تدخله الألف واللام، فصارع زيدا وعمراً، نحو: خيرٌ منك ومثلك، وأفضل منك وشرُّ منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة، أو ما ضارعها، كذلك لا يكون

ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها، لو قلت: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة وماضارعها من النكرة ممّا لا يدخله الألف واللام⁽²⁴³⁾.

وقد حكى سيبويه أن أهل المدينة يُجيزون وقوعَ الفصل بين نكرتين كمعرفتين، وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا. ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة. يقول سيبويه: (هذا بابٌ «لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً»، ولكنَّ يَكُنُّ بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظنُّ أحداً هو خيرٌ منك، وما أجعل رجلاً هو أكرمُ منك، وما إخال رجلاً هو أكرمُ منك. لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أن كلَّهم وأجمعين لا يكرران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة؛ لأنها معرفة، فلم تصرَّ فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة.

وأما أهل المدينة فيُنزلون (هُوَ) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا⁽²⁴⁴⁾.

وقد نقل كلٌّ من ابن مالك⁽²⁴⁵⁾، وأبي حيان⁽²⁴⁶⁾ حكاية سيبويه عن أهل المدينة، وحكاها السيوطي دون عزو⁽²⁴⁷⁾.

ووافق أبو موسى الجزولي أهل المدينة في ذلك، فأجاز وقوعَ الفصل بين نكرتين لا تقبلان الألف واللام⁽²⁴⁸⁾.

وحكى الأستاذ أبو الحسن بن البادش أن قومًا من الكوفيين أجازوا الفصل في النكرات كما يكون في المعارف، وخرَّجوا عليه قوله تعالى: ﴿أَنَّ تَكُونُ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾⁽²⁴⁹⁾، ف (أَرْبَىٰ) في موضع نصب⁽²⁵⁰⁾.

وقد أجاز الفصل في الآية الكريمة السابقة الفراء. ومثَّل بقولك: ما أظنُّ رجلاً يكون هو أفضلُ منك، وأفضلُ منك، وقال: (النصب على العماد، والرفع على أن تجعل هو اسماً)⁽²⁵¹⁾.

ثالثاً: إهمال (إن) المخففة من الثقيلة:

إذا حُفِّضَتْ (إِنَّ) المكسورة المشددة دخلت على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية كثر إهمالها وجاز إعمالها، وإن دخلت على الفعلية أهملت وجوباً، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ، ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ.

وإذا أعملت وهي مخففة فالمبتكلم بالخيار في الإتيان باللام وتركها كما كان قبل التخفيف، أما إذا أهملت فإن اللام تلزم ثاني الجزأين لئلا يتوهم كونها نافية. ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات نحو: إن علمتك لفاضلاً، فاللام هنا لازمة؛ إذ لو حذفت مع كون العمل متروكاً وصلاحيه الموضع للنفي لم يتيقن الإثبات. فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها نحو: إن كادت نفس الخائف تزهق. وتسمى هذه اللام اللام الفارقة⁽²⁵²⁾.

قال سيبويه: (واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهب، وإن عمرو خير منك، لما حففها جعلها بمنزلة «لكن» حين حففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ «إن» التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها.... وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق... وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذفت من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل (لم يك، ولم أبل) حين حذفت⁽²⁵³⁾).

وقد نقل سيبويه عن رجل من أهل المدينة موثق به أنه سمع عربياً يتكلم بإهمال «إن» المخففة من الثقيلة. قال سيبويه: (وحدثني من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثق به، أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: إن زيداً لذهب، وهي التي في قوله جل ذكره: ﴿وإن كانوا ليقولون لو أن عندنا ذكراً من الأولين﴾⁽²⁵⁴⁾، وهذه «إن» محذوفة⁽²⁵⁵⁾. يعني:

المخففة من الثقيلة.

ومذهب الكوفيين أنَّ «إِنَّ» المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخفضة من «إِنَّ»، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى «إلا»، فمعنى: (إِنَّ زَيْدٌ لِقَائِمٌ) عندهم: ما زيدٌ إلا قائمٌ.

وما حكاه سيبويه - أنفاً - من النصب بها يبطل قولهم، وأنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى «إلا»، ولو ساغ ذلك ههنا لجاز أن يُقال: قام القوم لزيداً، على معنى إلا زيدا، وذلك غير صحيح⁽²⁵⁶⁾.

رابعاً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف:

زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايين إلا في الشعر⁽²⁵⁷⁾، قال ابن هشام: (والحقُّ أنَّ مسائل الفصل سبعٌ، منها ثلاثٌ جائزة في السعة: إحداهما: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله...) (258).

واستدلوا على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ (259)، بنصب (أولادهم) على أنه مفعول به لـ (قتل)، وجر (شركائهم) على أنه مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله، والتقدير: قتل شركائهم أولادهم⁽²⁶⁰⁾.

وقراءة بعض السلف⁽²⁶¹⁾: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِيهِ رُسُلُهُ﴾ (262)، بنصب (وعده) وخفض (رسله)، فصلاً بالمفعول بين المتضايين.

ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر - ما رواه نحويو أهل المدينة - :

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ⁽²⁶³⁾

بنصب (القلوص) مفعولاً به فاصلاً بين المصدر وفاعله المعنوي، والتقدير: زجَّ أبي مزادة القلوص، مع قدرته أن يقول: زجَّ القلوص أبومزادة؛ فلمَّا لم يفعل هذا مع تمكنه منه علمنا أنه لا يرى لهذا الفصل بأساً، وأنه جائزٌ من غير ضرورة⁽²⁶⁴⁾.

وقد نسب هذه الرواية إلى نحوي أهل المدينة الأخفش⁽²⁶⁵⁾،
والفراء⁽²⁶⁶⁾، والسمين الحلبي⁽²⁶⁷⁾، والبغدادى⁽²⁶⁸⁾.

قال الفراء: (ونحوي أهل المدينة ينشدون قوله:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكَّنًا زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

قال الفراء: باطل، والصواب: (زَجَّ الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ)، بالخفض⁽²⁶⁹⁾.

وقد ردَّ السمينُ كلامَ الفراءِ هذا ووجهه، فقال: (قلتُ: قوله: (والصوابُ): يحتمل أن يكون من حيث الرواية، أي: أن الصوابَ خَفَضَهُ على الرواية الصحيحة، وأن يكون من حيث القياس، وإن لم يُرَوِ إلا بالنصب. وقال أبو الفتح: (فُصل بينهما بالمفعول به هذا مع قدرته على أن يقول: زَجَّ الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ، كقولك: (سَرَّنِي أَكُلُ الْخَبِزِ زَيْدٌ)، بمعنى: أنه كان ينبغي أن يضيف المصدر إلى مفعوله فيبقى الفاعل مرفوعاً على أصله، وهذا معنى قول الفراء الأول: (والصوابُ جر القلوص)، يعني: ورفع الفاعل. ثم قال ابن جني: (وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب هذه الضرورة مع تمكنه من تَرْكِيهَا لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول)⁽²⁷⁰⁾.

وفي نصب «القلوص» على رواية نحوي أهل المدينة دليل على جواز الفصل بين المتضايقين بالمفعول به في غير الضرورة، وحجة قوية لقراءة ابن عامر في آية الأنعام السابقة، وكذلك قراءة بعض السلف في آية إبراهيم السابقة أيضاً. وهذا ما عليه أكثر الكوفيين، والمتأخرين.

قال ابن مالك: (وتقدّم أيضاً أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جديرٌ بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار.... ومن أقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه)⁽²⁷¹⁾.

خامساً: حكم البيان المفرد للمنادى المضاف:

إن كان المنادى منصوبَ اللفظِ وجوباً وتابعه عطفُ بيان، لزم نصبُ التابع إن كان مضافاً؛ نحو: يا عبدَ اللهَ زينَ العابدينَ؛ لطوله كالمنادى المضاف، وأما إن كان التابع مفرداً نحو: يا أخانا زيداً أقبل؛ فقد اختارَ الخليلُ وسيبويه، وتبعهما المبردُ والجمهورُ، نصبَ (زيد) هنا⁽²⁷²⁾؛ لأنَّ متبوعه المضاف منصوبٌ لفظاً وموضعاً، ولأنَّ الطول في المتبوع استدعى التخفيف فيما كثر في كلامهم.

قال سيبويه: (قلتُ - يعني للخليل - : أرأيتَ قولَ العربِ: (يا أخانا زيداً أقبل)؟ قال: عطفوه على هذا المنصوبِ فصار نصباً مثله، وهو الأصلُ؛ لأنه منصوبٌ في موضعِ نصبٍ)⁽²⁷³⁾.

وقول سيبويه: (قال: عطفوه على هذا المنصوبِ)، أي: عطف بيان؛ لأنَّ «زيداً» أوضح من «أخانا»، في: يا أخانا زيداً.

واختار أبو عمرو، ويونسُ، ومن تبعهما بناءً «زيد» على الضم، وقد نسبَ سيبويه وتبعه ابنُ مالك⁽²⁷⁴⁾ هذه اللغة إلى أهل المدينة.

قال سيبويه: (وقال قومٌ: يا أخانا زيدٌ - بالبناء على الضم - وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: يا زيد، كما كان قوله: يا زيد أخانا بمنزلة يا أخانا، فيُحْمَلُ وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى، ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب؛ لأنهم يردونه إلى الأصل؛ حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى)⁽²⁷⁵⁾.

والنصب هو الأصل؛ لأنه لغة أكثر العرب، كما نصَّ سيبويه في قوله السابق: (ويا أخانا زيداً - بالنصب - أكثر في كلام العرب).

المبحث الرابع: المستوى الدلالي:

المستوى الدلالي يُعنى بدراسة المعاني اللغوية للمفردات والتراكيب، وكل المستويات اللغوية السابقة من أصوات وأبنية صرفية وأنساق تركيبية لا بد أن تكون حاملة للمعاني، أي: «الدلالات»، وقضية الدلالة من أقدم ما شغلت الحضارات، فقد شغلت الفلاسفة واللغويين والبلاغيين وعلماء الأصول من العرب، ويعد البحث الدلالي محوراً من محاور علم اللغة الحديث.

وقد اشتملت لغة الأنصار على ظواهر دلالية مهمة، كالترادف، والمشارك اللفظي، واعتمد عليها اللغويون في كتبهم واستشهدوا بها، وفيما يلي عرضها على النحو الآتي:

أولاً: الترادف:

وهو: لفظان أو أكثر يدلان على معنى واحد، بشرط اتفاقهما في البيئة اللغوية والعصر، ولأ تكون تلك الدلالة نتيجة تطور صوتي لأحدهما على الآخر (276).

وقد اشتملت لغة الأنصار على عدد من الألفاظ المقول بترادفها، والتي استشهد بها العلماء في كتبهم، وفيما يلي عرضها، وذلك على النحو الآتي:

• البالغاء:

من الكلمات التي عُدت من كلام أهل المدينة «البالغاء»، وهي بمعنى الأكارع، وَالْأَكَارِعُ جَمْعُ الْأَكَرْعِ، وَهِيَ الْقَوَائِمُ (277)، أو الأرجل (278). وخصه بعضهم بما دون الركبة من القوائم (279). ثم أُطْلِقَ عَلَى أَكَارِعِ الشَّاةِ وَنَحْوِهَا (280).

وَالْأَكَارِعُ: الْأَوْظَفَةُ، وَالْوُظَيْفُ فِي الْيَدِ مَا بَيْنَ الرُّكْبَةِ إِلَى الرُّصْغِ، وَفِي الرَّجْلِ مَا بَيْنَ الْعَرْقُوبِ إِلَى الرُّصْغِ (281).

والبالغاء ممدود: معرّبة، وأصلها بالفارسية: «بايها» (282)، أو باجها (283)، وعزي ذلك إلى أبي عبيد (284).

و«بايها» كلمة فارسية مركبة من (باي)، بمعنى الرجل، و(ها)، وهي علامة الجمع عندهم، ومعناها: الأرجل، ثم أطلق على أكارع الشاة، وقد فصل الزبيدي أصل هذه الكلمة في اللغة الفارسية، فقال: (والبالغاء: الأكارع بلغة أهل المدينة المشرقة، قال أبو عبيد: معرب بايها، أي: أن الكلمة فارسية عربت، فإن «باي» بالفتح وإسكان الياء: الرجل، و«ها»: علامة الجمع عندهم، ومعناها: الأرجل، ثم أطلق على أكارع الشاة ونحوها، ويسمونها أيضاً: باجها، وهذا هو المشهور عندهم، وهذا التعريب غريب، فتأمل) (285).

وممن نص على أنها لغة أهل المدينة ابن دريد (286)، والجوهري (287)، وابن منظور (288)، والزبيدي (289).

• الزاووق:

نص بعض العلماء على أن «الزاووق» بمعنى الزئبق عند أهل المدينة، وممن صرح بذلك صاحب العين (290)، وأبو عبيد (291)، والأصمعي (292)، والليث بن المظفر (293)، والأنباري (294)، والجوهري (295)، وابن سيده (296)، وابن الأثير (297)، والرازي (298).

ومن شواهد على لغتهم حديث هشام بن عروة: (أنه قال لرجل: أنت أثقل من الزاووق). قال ابن الأثير: تعليقا على هذا الحديث: (يعني الزئبق. كذا يسميه أهل المدينة) (299).

ومن الزاووق يقال: مزوق أي: مزين (300)، وزوق البيت إذا حسنه بالنقش. وزوق الكتاب وزوره إذا حسنه وقومه (301). وزوق البيت، أي: زينته، وصور فيه، من الزاووق، وهو الزئبق (302).

وقال الجوهري في شرح معنى الزاووق: (الزاووقُ: الزئبُقُ في لغة أهل المدينة، وهو يقع في التزاويق؛ لأنه يُجَعَلُ مع الذهب على الحديد، ثم يُدخَلُ في النار، فيذهب منه الزئبُقُ ويبقى الذهب، ثم قيل لكل مُنقَشٍ: مَزُوقٌ، وإن لم يكن فيه الزئبُقُ) (303).

وقال الأنباري في شرح معنى قولهم: (بيتٌ مَزُوقٌ): (معناه: معمول بالزاووق، والزاووق في لغة بعض أهل المدينة: الزئبُق، والزئبُق يقع في التزاويق، فمَزُوقٌ: «مُفَعَّلٌ» من «الزاووق») (304).

وقال الحميري في شرح معنى الزئبُق (305) بالقاف: (الزئبُق، وهو يشبه الفضة الذائبة، وهو حار رطب في الدرجة الرابعة، إذا خلط بخل وتطلى به نفع من الجرب والحكة، وهو مع الخل يقتل القمل والصبان والقردان لإفراط حرارته. ودخانهُ يورث الأسقام والعلل، وتراجه يقتل الفأر إذا ألقى لها في طعام) (306).

الزَعِيم:

من الكلمات المتقاربة في المعنى أو المترادفة: الزعيم، والكفيل، والحميل، والقبيل، والضمين (307)، قال ابن دريد: (وَالكَفِيلُ: الزعيم. وَيَقُولُونَ: رجل كافل وكفيل بمعنى) (308)، وقال أبو بكر بن الأنباري: (وقولهم: قد تَقَبَّلَ فلانٌ بكذا وكذا، قال أبو بكر: معناه: قد تكفل به: والقَبالة: الكفالة. والقَبِيلُ: الكفيل. يقال: هو الكفيل، والقبيل، والزعيم، والضمين. قال الله عز وجل: ﴿وَأَنآءِ بِهِ زَعِيمٌ﴾ (309) (310).

وهذا ما وقفت عليه في كثير من كتب اللغة وشروح الحديث من أنه لا فرق بين هذه الألفاظ، غير أنني رأيت كلاماً لابن حبان يفرق فيه بين بعض هذه الألفاظ المذكورة آنفاً؛ إذ خصَّ كلَّ واحدة منها بلغة قوم، فجعل الزعيم لغة أهل المدينة، فقال: (قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الزَّعِيمُ لُغَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْحَمِيلُ لُغَةُ أَهْلِ مِصْرَ، وَالْكَفِيلُ لُغَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ) (311).

ولم أر - فيما اطلعت عليه من كتب - أحداً قال بمثل ما قاله ابن حبان، غير أن بعض كتب الفقه وشروح الحديث المتأخرة نقلت عنه قوله هذا، مع تسليمهم بما قاله⁽³¹²⁾.

ونقل الشيخ زكريا الأنصاري والقسطلاني⁽³¹³⁾ عن الماوردي تقريباً آخر دقيقاً بين هذه الألفاظ؛ فقال زكريا بعد أن أورد هذه الألفاظ: (قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: غَيْرَ أَنَّ الْعُرْفَ جَارٌ بِأَنَّ الضَّمِينَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأَمْوَالِ، وَالْحَمِيلُ فِي الدِّيَاتِ، وَالزَّعِيمُ فِي الْأَمْوَالِ الْعِظَامِ، وَالْكَفِيلُ فِي النُّفُوسِ، وَالصَّبِيرُ فِي الْجَمِيعِ)⁽³¹⁴⁾.

ولا أدري لِمَ خص ابن حبان الزعيم بلغة أهل المدينة؟ ولعل نزول القرآن الكريم بلفظة «الزعيم»، وقرب الأنصار من الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان له الأثر في هذا الربط بين لفظة الزعيم ولغة الأنصار، قال تعالى: ﴿وَأَنَابِهِ زَعِيمٌ﴾⁽³¹⁵⁾.

• القراض والمقارضة:

ذكر بعض العلماء أن أهل المدينة يسمون المضاربة: القراض والمقارضة. والمضاربة هي أحد أنواع الشركة، وقد عرفها ابن قتيبة، فقال: هي (أن يدفع رجل إلى رجل مالا يتجر به، ويكون الربح بينهما على ما يتفقان عليه، وتكون الوضعية على رأس المال.

وأصل المضاربة الضرب في الأرض، وذلك أن الرجل في الجاهلية كان يدفع إلى الرجل ماله على أن يخرج به إلى الشام وغيرها فيبتاع المتاع على هذا الشرط)⁽³¹⁶⁾.

وممن صرح بأن هذه التسمية لأهل المدينة نجم الدين النسفي⁽³¹⁷⁾، وأبو الطيب القنوجي⁽³¹⁸⁾.

قال نجم الدين النسفي في تعليل هذه التسمية لأهل المدينة: (وَالْمُقَارَضَةُ الْمُضَارَبَةُ أَيْضًا، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ

مَأْخُودَةٌ مِنَ الْقَرْضِ، وَهُوَ الْقَطْعُ... لِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ يَقْطَعُ رَأْسَ الْمَالِ عَنْ يَدِهِ وَيُسَلِّمُهُ إِلَى مُضَارِبِهِ، وَقِيلَ: الْمَقَارَضَةُ الْمَجَازَاةُ فَرُبَّ الْمَالِ يَنْفَعُ الْمُضَارِبَ بِمَالِهِ، وَالْمُضَارِبُ يَنْفَعُ رَبَّ الْمَالِ بِعَمَلِهِ (319).

وهناك من نسب هذه التسمية إلى أهل الحجاز، فجعلها أشمل وأعم، وهذا هو المشهور في كتب اللغة والغريب، وممن صرح بذلك ابن سلام (320)، وابن قتيبة (321)، والأزهري (322)، وابن سيده (323)، والزمخشري (324)، وابن الأثير (325).

قال الأزهري: (والقراضُ في كلام أهل الحجاز المضاربة) (326).
وقال ابن سيده: (والقراض: المضاربة، حجازية) (327).

• الكثر:

ممن أورده بعض اللغويين على أنه من لغة الأنصار «الكثر» بفتح الكاف والثاء، ومعناه عندهم: جَمَّار النَّخْلِ، وَهُوَ شَحْمَةُ الَّذِي فِي وَسْطِ النَّخْلَةِ؛ واحدته كَثْرَةٌ (328). وَهُوَ يُوَكَّلُ عِنْدَهُمْ مِثْلَمَا تُوَكَّلُ الثُّمَارُ (329).

وذكر ابن منظور أنه بلغتين: الكثر والكثّر، بسكون الثاء وفتحها (330).
وذكر العيني (331) أنه بفتح الكاف والثاء المثلثة.

وممن صرح بأنه لغة أنصارية أبو عبيد (332)، وابن سيده (333)، وابن منظور (334)، والزيدي (335).

وَمِنْ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ: (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ) (336).
وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (أَكْثَرَ النَّخْلِ، إِذَا أُطْلِعَ) (337).

قال القاسم بن سلام: (وَقَالَ أَبُو عبيد: فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ). وَكَثْرٌ: ثَمَرٌ، قَالَ أَبُو عبيد وَغَيْرُهُ: الْكَثْرُ جَمَّارُ النَّخْلِ فِي كَلَامِ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ الْجَذْبُ أَيْضًا) (338)، وقال ابن سيده: «والكثر، جمار النخل، أنصارية، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ)» (339). وقيل: إن الكثر الجمار عامة (340).

ولعلَّ جعل هذه اللفظة خاصة بلغة الأنصار يدل على أن البيئة الجغرافية لها أثر في الألفاظ المستعملة، ومناسبتها لهذه البيئة، إذ من المعلوم تميز المدينة المنورة بالنخيل، وكل ما له علاقة به.

المُخْتَفِي:

مما عزي إلى لغة أهل المدينة المختفي بمعنى النَّبَّاش، وممن عزاه إليهم الأصمعي (341) وابن سيده، وابن منظور (342)، والزيدي (343). قال ابن سيده: (والمُخْتَفِي: النَّبَّاش؛ لاستخراجه أكفان المَوْتَى، مَدِينَةَ) (344)؛ أي: لغة أهل المدينة، صرح بذلك الزيدي، فقال: (والمُخْتَفِي: النَّبَّاش؛ لاسْتِخْرَاجِهِ أَكْفَانَ المَوْتَى، لُغَةُ أَهْلِ المَدِينَةِ) (345). وقال أبو فضل البستي: (قَالَ: أَهْلُ المَدِينَةِ يسمون النَّبَّاشَ المِخْتَفِي) (346).

وعزاه بعضهم بهذا المعنى إلى أهل الحجاز (347). كما عزاه آخرون إلى أهل اللغة (348). ومنهم من ذكر أنه بمعنى النَّبَّاش، ولم يعزه لأحد (349).

وسمي النَّبَّاشَ مِخْتَفِيًّا؛ (لأنه يستخرج الأكفان، قال تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ (350)؛ أي: أزيل عنها خفاءها؛ أي: غطاءها) (351).

(وَيُقَالُ: اخْتَفَيْتَ الشَّيْءَ أَخْرَجْتَهُ، قَالَ: وَمَنْهُ سَمِيَ النَّبَّاشَ المِخْتَفِي؛ لِأَنَّهُ يَسْتَخْرِجُ الأكْفَانَ، وَكَذَلِكَ: خَفَيْتَ الشَّيْءَ أَخْرَجْتَهُ) (352).

وقيل: هو من الاختفاء والاستتار؛ لأنه يسرق في خفية (353). وفي الحديث: (ليس على المِخْتَفِي قَطْعٌ) (354).

وقيل: المِخْتَفِي من الأضداد بمعنى الوجهين السابقين: الإظهار، والاستتار. فيكون إما (على أصله لاستتاره بما يفعله وإخفائه إياه، أو لإخراجه ما خفي وستر في بطن الأرض) (355).

وعلى هذه اللغة ما روي عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أنه: (لَعَنَّ المِخْتَفِيَّ وَالمِخْتَفِيَّةَ) (356).

قال ابن الأثير: (وفيه) **لَعَنَّ** المَحْتَفِي والمَحْتَفِيَّة). المَحْتَفِي: النَّبَّاشُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ مِنَ الْإِخْتِفَاءِ: الْإِسْتِخْرَاجُ، أَوْ مِنَ الْإِسْتِتَارِ؛ لِأَنَّهُ يَسْرِقُ فِي خَفِيَّةٍ (357).

ثانياً: المشترك اللفظي:

وهو: اللفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة (358).

وقد اشتملت لغة الأنصار على عدد من الألفاظ الممثلة للمشارك اللفظي، ووردت هذه الألفاظ في كتب اللغويين مستشهدين بها على تعدد من المعاني للفظ واحد، وفيما يلي عرض هذه الألفاظ على النحو الآتي:

• الإجارة:

الإجارة هي: (تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ بِعَوْضٍ، وَفِي اللُّغَةِ: اسْمٌ لِلْأَجْرَةِ، وَهِيَ كِرَاءُ الْأَجِيرِ، وَقَدْ أَجَرَهُ إِذَا أَعْطَاهُ أَجْرَتَهُ مِنْ بَابِي ضَرَبَ وَطَلَبَ فَهُوَ أَجِرٌ وَذَلِكَ مَا جُورَ) (359).

ذكر أبو بكر الكاساني أن أهل المدينة يسمون الإجارة بيعاً، فقال: (وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْبَيْعِ الْإِجَارَةَ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى بَيْعًا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) (360).

ويعني بحديث جابر ما ذكره من قبل، وهو ما روي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أنه قال: (كُنَّا نَبِيعُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (361).

ولا يخفى أن بين البيع والإجارة تشابهاً؛ لأن الإجارة بيع المنفعة والبيع بيع العين (362). قال ابن قدامة: (لأن الإجارة بيع المنافع؛ فأشبهت بيع الأعيان) (363). ولهذا ذكر بعضهم أن الإجارة تصح بلفظ البيع (364).

وما ذكره الكاساني من أن أهل المدينة يسمون الإجارة بيعاً غريباً؛ إذ لم أقف من خلال بحثي في كتب اللغة وشروح الحديث والفقهاء على من نسب لأهل المدينة أو لغيرهم تسمية الإجارة بيعاً.

• الجَزءُ:

الجَزءُ والجَزءُ بمعنى: البَعْضُ، والجمعُ أَجْزاءٌ⁽³⁶⁵⁾، وقد ورد في كتب اللغة أَنَّ الجَزءَ بمعنى الرُّطْبِ عند أهلِ المَدِينَةِ سَمَّوهُ بذلك لِاجْتِزائِهِمْ بِهِ عَنِ الطَّعَامِ⁽³⁶⁶⁾، وقد ورد في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - : (أَنَّهُ أَتَى بِقَنَاعِ جَزءٍ)⁽³⁶⁷⁾، جاء في الفائق أَنَّ القَنَاعَ هو: الطَّبِقُ الَّذِي يُؤْكَلُ عَلَيْهِ⁽³⁶⁸⁾.

• الخَبِيرُ:

صَرَّحَ بعضُ العلماءِ بِأَنَّ الخَبِيرَ في كلامِ أهلِ المَدِينَةِ بمعنى الأكَارِ، والخَبِيرِ والأكَارِ بمعنى الفَلاحِ والحَرَاتِ والزَّرْعِ⁽³⁶⁹⁾.

وممن نقل ذلك ثعلب، فقال: (أخبرنا محمد قال وثنا أبو العباس قال أبو عبد الله: الأكار في كلام الأنصار: الخبير)⁽³⁷⁰⁾.

ونقل ذلك ابن حجر عن بعضهم، فقال: (قوله: «نهى عن المخابرة» هي المزارعة على جزء يخرج من الأرض، وأصله أن أهل خيبر كانوا يتعاملون كذلك، جزم بذلك ابن الأعرابي، وقال غيره: الخبير في كلام الأنصار الأكار)⁽³⁷¹⁾.

وسمي الأكار خبيراً في لغة الأنصار؛ لأنه يخابر الأرض؛ أي: يؤاكرها⁽³⁷²⁾، والأكار كذلك الزرع، سمي بذلك؛ لأنه يحضر الأرض في الزراعة. والأكرة الحفرة⁽³⁷³⁾.

وأكثر العلماء ذكروا أن الخبير يأتي بمعنى الأكار لكن دون أن ينصوا على أنها لغة لأهل المدينة. وممن صرح بذلك ابن سيده⁽³⁷⁴⁾، وابن فارس⁽³⁷⁵⁾.

• شَطْر:

ذكر المقري في الناسخ والمنسوخ أن الشَطْر في لغة العرب النصف، وفي لغة الأنصار النحو والتلقاء، فقال: (وَنَزَلَ: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽³⁷⁶⁾؛ أي: نحوه وتلقاءه، والشطر في كلام العرب النصف، وهذه ههنا لغة الأنصار)⁽³⁷⁷⁾.

ويفهم من النص السابق أن الشطر في لغة العرب بمعنى النصف، وفي لغة الأنصار بمعنى الجهة والتلقاء.

وقد نظرت في كثير من كتب اللغة والتفسير فرأيت أكثرهم يفسر الشطر بالنحو والجهة والتلقاء والنصف والوسط، وظهر لي من مجموع كلامهم أن هذه معانٍ يحتملها لفظ الشطر في لغة العرب، ولم أقف على من ذكر أن الشطر بمعنى النحو والتلقاء خاص بلغة الأنصار إلا ما ذكره المقري في كلامه السابق، غير أن أكثر المفسرين ذهب إلى أن الشطر في الآية جاء بمعنى النحو والقصد والتلقاء والجهة، ومنهم من ذكر أن بعضهم فسره بمعنى الوسط والنصف.

بل ذكر الزجاج أنه لا خلاف بين أهل اللغة على أن الشطر بمعنى النحو، فقال: (وقوله عز وجل: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾... ومعنى الشطر: النحو... ولا اختلاف بين أهل اللغة أن الشطر النحو)⁽³⁷⁸⁾.

وأسوق هنا بعض النصوص من كلامهم على ما قررته سلفاً، قال الطبري: (وقوله: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، يعني: بالشطر، النحو والقصد والتلقاء)⁽³⁷⁹⁾.

وقال ابن أبي حاتم في موضع من تفسيره: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ قال: (فَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ)⁽³⁸⁰⁾، ثم قال في موضع آخر من الكتاب نفسه: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنصُورِ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، أَنبَأَ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ: فِي قَوْلِهِ: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ قال: وَسَطُهُ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، ثنا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ دَاوُدَ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْعَالِيَةِ: قَوْلُهُ: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ قَالَ: هُوَ عِنْدَكَ النُّصْفُ، قَالَ: لَا، هُوَ: تَلْقَاءُ، وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ، وَقَتَادَةَ، وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةَ، نَحْوُ ذَلِكَ (381).

ثم أشار إلى أن منهم من قال: إن الشطر بمعنى التلقاء بلسان الحبش، فقال: (حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَنْقَرِيُّ، ثنا وَهَيْبٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ رُفَيْعٍ: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ قَالَ: تَلْقَاءُ بِلِسَانِ الْحَبْشِ) (382).

وقد أطال الفخر الرازي الحديث عن معنى الشطر في الآية، وذكر أن في معناه قولين، الأول وهو قول الجمهور أن المراد جانب المسجد الحرام وجهته وتلقاءه (383).

والقول الآخر: أنه بمعنى وسط المسجد الحرام ومنتصفه؛ (لِأَنَّ الشَّطْرَ هُوَ النُّصْفُ، وَالْكَعْبَةُ وَاقِعَةٌ فِي نِصْفِ الْمَسْجِدِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ، فَلَمَّا كَانَ الْجَوَابُ هُوَ التَّوَجُّهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَكَانَتِ الْكَعْبَةُ وَاقِعَةً فِي الْمَسْجِدِ حَسُنَ مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يَقُولَ: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؛ يَعْنِي: النُّصْفَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَكَانَهُ عِبَارَةً عَنْ بَقْعَةِ الْكَعْبَةِ) (384).

وقد قرر قبل سوق هذا الخلاف أن الشطر في اللغة يقع عند أهل اللغة على معنيين، فقال: (الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الشَّطْرُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ يَلْقَعُ عَلَى مَعْنَيْنِ. أَحَدُهُمَا: النُّصْفُ، يُقَالُ: شَطَرْتُ الشَّيْءَ؛ أَي: جَعَلْتَهُ نِصْفَيْنِ، وَيُقَالُ فِي الْمَثَلِ: «أَجْلِبُ جَلْبًا لَكَ شَطْرَهُ»؛ أَي: نِصْفَهُ. وَالثَّانِي: نَحْوَهُ وَتَلْقَاءُهُ وَجْهَتُهُ) (385).

وما ذكره الرازي هو عين ما رأيته في كتب التفسير واللغة، فنصوا على أنه يأتي بمعنى القصد والنصف دون أن يخصصوا ذلك بلغة

معينة⁽³⁸⁶⁾. قال صاحب العين: (شطر: شطرٌ كلُّ شيءٍ: قصده، وشطر كلِّ شيءٍ: نصفه، وشطرتُه: جعلته نصفين)⁽³⁸⁷⁾.

ويظهر من هذا العرض أنه لم يشذ عما قرره العلماء إلا ما ذكره المقري مما ذكرته في بدء كلامي من أن الشطر بمعنى الجهة في لغة أهل المدينة خاصة، وما ورد في تفسير أبي حاتم من أن الشطر في الآية بمعنى تَلَقَّاءٌ بِلسَانِ الحَبَشِ.

• الصَّيْقُ:

الصَّيْقُ - بكسر الصاد، وفتح الياء - له معان، منها: الغبارُ الجائلُ في الهواء⁽³⁸⁸⁾، والصَّوْتُ⁽³⁸⁹⁾، والعَرَقُ، والريحُ المُنْتَنَةُ⁽³⁹⁰⁾ من الدَّوَابِّ⁽³⁹¹⁾، وقيل: ومن الناس كذلك⁽³⁹²⁾، والأحمرُ يَكُونُ في قَلْبِ النَّخْلِ⁽³⁹³⁾.

وهو جمع مفرد: صيقة، قال الزبيدي: (جمعه: صيَّق، كشيمة وشيِّم، ومثله في اللسان⁽³⁹⁴⁾ بجيفةٌ وجيف، وهذا أظهر)⁽³⁹⁵⁾.

وقد نص بعض العلماء على أن أهل المدينة يطلقون «الصَّيْقُ» على الأحمر الذي يكون في قلب النخل. وممن صرح بذلك أبو عمرو الشيباني⁽³⁹⁶⁾، ورضي الدين الصغاني⁽³⁹⁷⁾، والزبيدي⁽³⁹⁸⁾.

قال أبو عمرو الشيباني: (الصَّيْقُ: الأحمر الذي يكون في قلب النَّخْلِ، من لغة أهل المدينة)⁽³⁹⁹⁾.

وقال الزبيدي: (وقيل: الصَّيْقُ: العَرَقُ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: الرِّيحُ المُنْتَنَةُ من الدَّوَابِّ، زَادَ اللَّيْثُ: وَمِنَ النَّاسِ. قَالَ أَبُو زَيْدٍ: وَهِيَ مَعْرَبَةٌ زَيْقًا، بِالْعَبْرَانِيَّةِ. وَالصَّيْقُ، فِي لُغَةِ أَهْلِ المَدِينَةِ: الأَحْمَرُ الَّذِي يَكُونُ فِي قَلْبِ النَّخْلِ، ج: صَيْقٌ كَعَنْبٍ)⁽⁴⁰⁰⁾.

وذكر بعض العلماء أنه أعجمي معرَّب⁽⁴⁰¹⁾. وذكر ابن دريد أنه الغبار، وأصله بالنبطية زيقا⁽⁴⁰²⁾.

وعزا الأزهري⁽⁴⁰³⁾ وابن منظور⁽⁴⁰⁴⁾ إلى بعضهم أنها كلمة معرّبة، أصلها (زيقا) بالعبرانية، وعزاه الزبيدي⁽⁴⁰⁵⁾ إلى أبي زيد. وذكر الصفدي⁽⁴⁰⁶⁾ أنهم يقولون للريح: زيقا. وكلام العرب: الصّيق، وهو الغبار.

• الماجشون:

ذكر السمعاني - في أثناء ترجمته لأحد الأعلام - أن الماجشون لغة لأهل المدينة، فقال: (الماجشون بفتح الميم والجيم وضم الشين المعجمة وفي آخرها نون، هذا لقب أبي سلمة يوسف بن يعقوب بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، واسم أبي سلمة الثاني دينار، وهو مولى لآل المنكدر، وإنما قيل له الماجشون لحمرة خديه، وهذه لغة أهل المدينة)⁽⁴⁰⁷⁾.

ويظهر لي من النص أنه يريد أن إطلاق معنى الحمرة في الخدين على الماجشون لغة أهل المدينة.

ولقد بحثت عن هذه الكلمة في كتب اللغة فلم أقف على من ذكر أنها لغة لأهل المدينة، وجل ما ذكره فيها أنها لقب لفتية أو اسم لسفينة، أوثيابٌ مُصَبَّغَةٌ، أو لقبٌ، مُعَرَّبٌ مَاهٌ كُونٌ⁽⁴⁰⁸⁾.

قال الفيروز آبادي: (الماجشون، بضم الجيم: السفينة، وثيابٌ مُصَبَّغَةٌ، و لقبٌ، مُعَرَّبٌ مَاهٌ كُونٌ)⁽⁴⁰⁹⁾. ويقول أيضاً: (ماجشون، بضم الجيم وكسرهما وإعجام الشين: علمٌ محدثٌ، مُعَرَّبٌ مَاهٌ كُونٌ؛ أي: لُونُ القَمَرِ)⁽⁴¹⁰⁾.

وقال الزبيدي: (الماجشون، أَمَلَهُ الجَوْهَرِيُّ، وصاحبُ اللِّسَانِ، وَهُوَ بَضْمُ الجِيمِ: السَّفِينَةُ. وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: المَاجِشُونَ: ثِيَابٌ مُصَبَّغَةٌ)⁽⁴¹¹⁾.

ويلحظ مما تقدم من نصوص أنه قيل في ضبط جيمه ثلاثة أقوال:

الفتح، والضم، والكسر.

• النُّغْرُ:

النُّغْرُ: هو البَلْبَلُ، عند أهل المدينة، وقيل: النُّغْرُ: ضَرْبٌ مِنَ الحُمُرِ حُمُرُ المَنَاقِيرِ وَأَصُولُ الأَحْنَاكِ، أَوْ ذُكُورُهَا، وَقَالَ شَمِرٌ: النُّغْرُ: فَرَخُ العُصْفُورِ تَرَاهُ أَبَدًا ضَاوِيًا، وَالجَمْعُ: نَغْرَانٌ⁽⁴¹²⁾.

وممن صرح بأنه البلبل عند أهل المدينة ابن سيده، قال: (وَقِيلَ: النُّغْرُ: ضَرْبٌ مِنَ الحُمُرِ حُمُرُ المَنَاقِيرِ، وَجَمَعَهَا، نَغْرَانٌ، وَهُوَ البَلْبَلُ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ)⁽⁴¹³⁾. وأكد ذلك أيضًا في المخصص⁽⁴¹⁴⁾.

وممن خصه بأهل المدينة المدني، قال عند تعريفه للفظه «الكَعَيْتُ»: («الكَعَيْتُ» عُصْفُورٌ، وَهُوَ البَلْبَلُ، وَأَهْلُ المَدِينَةِ يُسَمُّونَهُ النُّغْرُ)⁽⁴¹⁵⁾.

وورد ذكره مصغراً في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لَيْبِيَّ كَانَ لأبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيِّ وَكَانَ لَهُ نَغْرٌ فَمَاتَ: (يا أبا عمير ما فعل النُّغْرُ؟ أَوْ ما فعل النُّغْرُ يا أبا عمير؟)⁽⁴¹⁶⁾.

ومنهم من عزاه إلى أهل الحجاز، قال كراع النمل: (والبَلْبَلُ: طائرٌ صَغِيرٌ يَدْعُوهُ أَهْلُ الحِجَازِ: النُّغْرُ، وَالجَمْعُ بَلَابِلُ)⁽⁴¹⁷⁾.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير العباد، وبعد: فقد ظهر لي من وراء هذا البحث بعض النتائج، التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

• نقل بعض العلماء أنه لم تختلف لغة الأنصار عن لغة قريش في شيء من القرآن إلا في لفظة (التابوت)، فقريش تنطقها بالتاء، والأنصار ينطقونها بالهاء بدل التاء «التابوه».

• ورود بعض القراءات السبعية على لغة الأنصار، كقراءة حَمَزَةَ وَالكِسَائِيَّ: (بِالْبِخْلِ) بِفَتْحِ البَاءِ وَالْحَاءِ، وكذلك بعض القراءات الشاذة كقراءة (التابوه) بالهاء.

- أغلب ما عزي للأنصار من لغة كان موافقاً للقياس، لكن هناك من كلامهم ما حكم عليه بعض العلماء بالندرة، ومنه كسرهم عين الفعل «حضر»، والكثير فتح العين، ومنه ما حكموا عليه بالشذوذ كجمعهم هدية على هداوى، والقياس هدايا.
- حكم جل العلماء على الكلمات الآتية (الزعيم، والحميل، والكفيل، والضمين) بالترادف، وأنه لا فرق بينها، لكن قليلاً من العلماء، ومنهم ابن حبان فرق بين هذه الألفاظ، فجعل كل واحدة منها خاصة بلغة قوم، فجعل «الزعيم» لغة أهل المدينة خاصة، فقال: (قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الزَّعِيمُ لُغَةٌ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْحَمِيلُ لُغَةٌ أَهْلِ مِصْرَ، وَالْكَفِيلُ لُغَةٌ أَهْلِ الْعِرَاقِ).
- بعض المفردات التي عزاها بعض العلماء لأهل المدينة، نجد من العلماء من عزاها إلى لغة الحجاز، ومن ذلك لفظة: المقارضة، والطَّبِيخ، والمختفي، وفي هذا دلالة على تداخل هاتين اللغتين، وأرى أن كلا العزوين صحيح؛ لأن من عزاها إلى لغة أهل المدينة خصص، ومن عزاها لأهل الحجاز عمم؛ لأن لغة المدينة داخلة في لغة الحجاز.
- بعض ما وجدته معزواً للغة أهل المدينة غريب؛ لأنه مخالف للمشهور من كلام العلماء، إذ لم يعزها إليهم إلا واحد من العلماء، بحسب اطلاعي وبحثي، ومن ذلك تسميتهم الإجارة بيعاً، ومن ذلك ما قيل من أن «الزعيم» خاصة بلغة الأنصار، ومن ذلك تسميتهم البطيخ طبيخاً، ومن ذلك أن الشطر بمعنى النحو والتلقاء عند الأنصار، وكذلك الماجشون لحمرة في الخدين لغة لأهل المدينة، أما أكثر المفردات التي ذكرت في البحث معزوة إليهم فقد كانت مشهورة عنهم في كتب اللغة وغيرها.

- عبّر العلماء عن هذه اللغة بمصطلحات مختلفة، وقد كان أكثرها تعبيراً عندهم لغة أهل المدينة، ثم لغة الأنصار، ثم كلام الأنصار، وقد ينسبون إليها، فيقولون: لغة مدنية، ولغة أنصارية، وقد يختصرون ذلك فيقولون: مدنية، أو أنصارية. والنسب والاختصار عندهم أقل.
- تنوعت مصادر لغة الأنصار، ومن أكثر المصادر التي وردت فيها المعاجم، ثم كتب شروح الحديث والفقه، ثم كتب غريب القرآن والحديث، ثم كتب التفسير.
- لم ترد لغة الأنصار في كتب النحو والصرف إلا نادراً، ولعل سبب ذلك أن ما يستحق الدراسة النحوية والصرفية من تراكيب هذه اللغة ومفرداتها كان داخلاً في عموم لغة الحجاز، التي كانت محل عناية النحوية.
- وقف البحث على بعض القضايا النحوية والصرفية المهمة التي تسبب إلى نحويي أهل المدينة، وقد ورد بعضها في كتاب سيبويه؛ ممّا يدل على تأثيرها في الدرس النحوي والصرفي.
- من أبرز خصائص لغة الأنصار التي استقيتها من دراسة المفردات التي عزيت إليهم أنها لغة عالية موافقة للقرآن، وأنها لغة تميل إلى التخفيف غالباً، وأنها لغة تأثرت بالطبيعة الجغرافية للمدينة المنورة، وأنها لغة أثرت بألفاظ الحديث النبوي وآثار الصحابة.
- اختلفت طرائق العلماء في ذكر لغة الأنصار والاستشهاد بها، فمنهم من يكتفي بالإشارة إلى أنها لغة أنصارية فحسب، ومنهم من يذكرها ثم يحللها تحليلاً لغوياً مفصلاً، ومنهم من يذكرها تخريجاً لقراءة أو تسويغاً وتصحيحاً لكلمة مخالفة للمشهور من كلام العرب كما في لفظة بداية، ومنهم من يعزوها للأنصار ثم يحكم عليها بالقلّة أو الشذوذ أو الندرة، ومنهم من يورد لها شاهداً من آية أو حديث أو شعر.

هذه أبرز نتائج هذا البحث، وأسأل الله سبحانه في ختامه أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن ينفع به، وما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ أو خلل فمن نفسي والشيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

الهوامش

- (1) انظر: الخصائص 33/1.
- (2) في اللهجات العربية ص 16.
- (3) في اللهجات العربية ص 16.
- (4) طبقات النحويين واللغويين ص 39.
- (5) حقيقة اللغة ومفرداتها بحث للدكتور / عدنان محمد سلمان، مجله: المجمع العلمي العراقي - السنة 1409هـ - العدد 66، ص 300.
- (6) حقيقة اللغة ومفرداتها ص 301.
- (7) انظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص 19.
- (8) دراسات في فقه اللغة ص 60.
- (9) الخصائص 12/2-14.
- (10) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (480/10).
- (11) تهذيب اللغة (203/6).
- (12) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1492/4). وانظر نحوه في: النهاية في غريب الحديث والأثر (319/2)، ومختار الصحاح (ص: 139)، والقاموس المحيط (ص: 892).
- (13) الزاهر في معاني كلمات الناس (208/2).
- (14) مقاييس اللغة (77/2).
- (15) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (130/4).
- (16) تاج العروس (568/37).
- (17) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (245/1).
- (18) المحكم والمحيط الأعظم (265/5)، وانظر نص هذا الكلام في لسان العرب (234/14).

- (19) تاج العروس (568/37).
- (20) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (175/3).
- (21) تهذيب اللغة (317/15).
- (22) سورة البقرة من الآية 144.
- (23) الناسخ والمنسوخ للمقري (ص: 35-36).
- (24) وردت (البخل) مرتين في القرآن الكريم، وهما: سورة النساء آية 61، وسورة الحديد آية 24، وتظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد 233، 627، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه 123/1.
- (25) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (78/10).
- (26) تفسير القرطبي (259/17).
- (27) تفسير القاسمي = محاسن التأويل (133/7).
- (28) المطلع على ألفاظ المقنع (ص: 30).
- (29) المحكم والمحيط الأعظم (282/4).
- (30) تاج العروس (138/1).
- (31) مجالس ثعلب 76/1.
- (32) فتح الباري لابن حجر (110/1).
- (33) وردت اللفظة في القرآن الكريم مرتين، وهما: سورة البقرة آية 248، وسورة طه آية 39.
- (34) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (92/1)، وشرح المفصل لابن يعيش (404/5)، ولسان العرب (233/1)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (77/2)، وتاج العروس (79/2).
- (35) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (480/10).
- (36) البقرة: 144.
- (37) الناسخ والمنسوخ للمقري (ص: 35-36).
- (38) تهذيب اللغة (203/6).
- (39) المحكم والمحيط الأعظم (524/9).
- (40) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (78/10).
- (41) مقاييس اللغة (77/2).

- (42) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (793/6)، ولسان العرب (133/5).
- (43) انظر: الاستذكار (563/7).
- (44) غريب الحديث للقاسم بن سلام (287/1).
- (45) المحكم والمحيط الأعظم (793/6).
- (46) انظر: الجيم (182/2).
- (47) انظر: الشوارد = ما تنرد به بعض أئمة اللغة (145).
- (48) انظر: تاج العروس (45/26).
- (49) الجيم (182/2).
- (50) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (180/5)، ومجمل اللغة لابن فارس (705/1)، ولسان العرب (26/4)، والقاموس المحيط (344/1)، وكتاب الأفعال (40/1).
- (51) فتح الباري لابن حجر (110/1).
- (52) انظر: مجمل اللغة لابن فارس (310/1)، ومقاييس اللغة (239/2).
- (53) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (254/1)، وغريب الحديث لابن الجوزي (32/1)، والنهية في غريب الحديث والأثر (57/1).
- (54) انظر: لسان العرب (48/1)، وتاج العروس (175/1).
- (55) أساس البلاغة (593/1).
- (56) المحكم والمحيط الأعظم (793/6).
- (57) غريب الحديث للقاسم بن سلام (287/1).
- (58) انظر: أحكام القرآن للجصاص (69/4)، والسنن الكبرى للبيهقي (469/8)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (520/2).
- (59) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (130/4).
- (60) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (129/4). انظر قول جابر رضي الله عنه في: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (166/10)، والسنن الصغير للبيهقي (229/4)، والسنن الكبرى للنسائي (57/4)، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (288/7).
- (61) فتح الباري (573/9)، وفيض القدير (330/5).
- (62) انظر: لسان العرب (48/1)، وتاج العروس (175/1).
- (63) انظر: غريب الحديث للخطابي (547/1).
- (64) الفائق في غريب الحديث والأثر (227/3).

- (65) انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (61/1)، وغريب الحديث للقاسم بن سلام (332/1)، وأساس البلاغة (288/2)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (6680/10).
- (66) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (480/10).
- (67) تهذيب اللغة (203/6).
- (68) المحكم والمحيط الأعظم (524/9).
- (69) انظر: أساس البلاغة (593/1).
- (70) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (245/1).
- (71) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (130/4).
- (72) تفسير القرطبي (259/117).
- (73) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (78/10).
- (74) تفسير القرطبي (259/17).
- (75) المحكم والمحيط الأعظم (282/4).
- (76) السجدة: 7.
- (77) من الرجز. المحكم والمحيط الأعظم (406/9)، وجمهرة اللغة (1019/2)، والبحر المحيط في التفسير (433/8)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (83/9)، واللباب في علوم الكتاب (477/15).
- (78) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (359/4).
- (79) انظر: البحر المحيط في التفسير (433/8).
- (80) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (83/9).
- (81) انظر: اللباب في علوم الكتاب (477/15).
- (82) المطلع على ألفاظ المقنع (ص: 30).
- (83) طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (ص: 148).
- (84) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1492/4). وانظر نحوه في: النهاية في غريب الحديث والأثر (319/2)، ومختار الصحاح (ص: 139)، والقاموس المحيط (ص: 892).
- (85) الزاهر في معاني كلمات الناس (208/2).
- (86) تاج العروس (449/2).
- (87) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (359/4).

- (88) من الرجز. المحكم والمحيط الأعظم (406/9)، وجمهرة اللغة (1019/2)، وتفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (369/4)، والبحر المحيط في التفسير (433/8)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (83/9)، واللباب في علوم الكتاب (477/15).
- (89) المطلع على ألفاظ المقنع (ص: 29).
- (90) المحكم والمحيط الأعظم (793/6).
- (91) انظر البيت في جمهرة اللغة (1305/3)، ولسان العرب (39/11)، وتاج العروس (32/18).
- (92) تهذيب اللغة (317/15).
- (93) مقاييس اللغة (77/2).
- (94) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (78/10).
- (95) انظر: الكتاب (433/4).
- (96) انظر: دراسة الصوت اللغوي 273، والأصوات اللغوية 90.
- (97) انظر: شرح المفصل (107/9)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (32/3).
- (98) انظر: إعراب القرآن للنحاس (84/1)، ولسان العرب (22/1).
- (99) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (383/9).
- (100) انظر: جمهرة اللغة (1019/2).
- (101) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (359/4).
- (102) انظر: لسان العرب (27/1).
- (103) انظر: المطلع على ألفاظ المقنع (ص: 30).
- (104) سبق تخريجه.
- (105) السجدة: 7، وانظر القراءة في: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (359/4)، والبحر المحيط في التفسير (433/8).
- (106) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (359/4).
- (107) انظر: البحر المحيط في التفسير (433/8).
- (108) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (83/9).
- (109) انظر: اللباب في علوم الكتاب (477/15).
- (110) المطلع على ألفاظ المقنع (ص: 30).

- (111) المطلع على ألفاظ المقنع (ص: 29).
- (112) تاج العروس (138/1).
- (113) الحديث في كتاب: غريب الحديث لأبي عبيد 95/1، وغريب الحديث لابن الجوزي (292/1).
- (114) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد 95/1، وغريب الحديث لابن الجوزي 293/1.
- (115) انظر: تاج العروس (249/25).
- (116) قرأ ورش عن نافع: (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ). (البروج 4)، بتسهيل الهمزة. ينظر: كتاب الإقناع لابن الباذش 386/1.
- (117) تهذيب اللغة (287/6)، وينظر: الكتاب 444/4.
- (118) شرح المفصل (278/5).
- (119) انظر: فقه اللغة العربية (60/1).
- (120) انظر: المزهرفي علوم اللغة وأنواعها (356/1)، والتطور اللغوي التاريخي (115).
- (121) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (282/4).
- (122) انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (293/1).
- (123) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (404/5).
- (124) انظر: البحر المحيط في التفسير (581/4).
- (125) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (523/2).
- (126) انظر: لسان العرب (480/13).
- (127) انظر: تفسير النيسابوري = غرائب القرآن و رغائب الفرقان (668/1).
- (128) انظر: تفسير القاسمي = محاسن التأويل (133/7).
- (129) انظر: المحتسب (129/1)، وتفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (293/1)، وإعراب القراءات الشواذ (261/1)، والبحر المحيط في التفسير (581/2)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (523/2)، واللباب في علوم الكتاب (273/4)، وتفسير النيسابوري = غرائب القرآن و رغائب الفرقان (668/1).
- (130) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (523/2)، واللباب في علوم الكتاب (273/4)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (140/4). هذا، وقد وردت كلمة (التابوت) مرتين في القرآن الكريم، وهما قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾. (البقرة 248)، وقوله تعالى: ﴿أَنْ أَقْدَفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَأَقْدَفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾. (طه 39).

- (131) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (92/1)، وشرح المفصل لابن يعيش (404/5)، ولسان العرب (233/1)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (77/2)، وتاج العروس (79/2).
- (132) المحكم والمحيط الأعظم (282/4).
- (133) تفسير القاسمي = محاسن التأويل (133/7).
- (134) ينظر: التنبيه والإيضاح لابن بري (45/1)، والكشاف (293/1)، والتبيان في إعراب القرآن (189/1).
- (135) التنبيه والإيضاح 45/1.
- (136) المحتسب 129/1، 130، وراجع: التنبيه والإيضاح 45/1، والارتشاف 392/1، والدر المصون 523/2.
- (137) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 92/1، والتنبيه والإيضاح 45/1.
- (138) الكشاف (293/1)، وينظر: البحر المحيط في التفسير (579/2-581)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (423/2)، واللباب في علوم الكتاب (293/4).
- (239) لسان العرب 87/7، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم 270/8.
- (140) سرّ صناعة الإعراب 47/1.
- (141) بيت من الكامل. لعبد الأسود بن عامر بن جوين الطائى. انظره في المحكم والمحيط الأعظم 270/5، ولسان العرب 84/2، وتاج العروس 77/5.
- (142) تهذيب اللغة (317/15). وقد سبق تخريج البيت.
- (143) انظر: لسان العرب (39/11).
- (144) انظر: تاج العروس (31/28).
- (145) العين (359/8).
- (146) العين (359/8).
- (147) انظر: العين (137/8).
- (148) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (534/9).
- (149) انظر: لسان العرب (148/15).
- (150) المحكم والمحيط الأعظم (524/9).
- (151) انظر: المغرب في ترتيب المعرب 122/2، ولسان العرب 148/15، وتاج العروس 113/39.
- (152) المقتضب (170/1)، وانظر: الخصائص (87/1).

- (153) البقرة : 197 .
- (154) التوبة : 109 .
- (155) انظر: تاج العروس (39/212-213) .
- (156) انظر: تفسير البغوي (1/621) ، وأحكام القرآن للجصاص (3/163) .
- (157) انظر: جمهرة اللغة (1/292) ، ومعجم ديوان الأدب (1/157) ، وتهذيب اللغة (180/7) ، ومختار الصحاح (ص: 30) ، ولسان العرب (11/47) .
- (158) النساء: 37، والحديد 24 .
- (159) انظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (3/410) ، ومعاني القراءات للأزهري (1/308) ، وحجة القراءات (ص: 203) ، وتفسير البغوي (1/621) ، وتفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (2/52) ، والمبسوط في القراءات العشر (ص: 179) .
- (160) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (3/306) .
- (161) انظر: تاج العروس (28/62) .
- (162) انظر: تاج العروس (28/62) .
- (163) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (10/78) ، وتفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (3/306) .
- (164) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (3/306) .
- (165) انظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (1/302) .
- (166) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (10/78) .
- (167) انظر: تفسير القرطبي (17/259) .
- (168) انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (1/446) .
- (169) انظر: فتح القدير للشوكاني (5/211) .
- (170) انظر: في اللهجات العربية/ 81 .
- (171) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (10/78) .
- (172) تفسير القرطبي (17/159) .
- (173) انظر: التبيان في إعراب القرآن (1/356) .
- (174) انظر: الخصائص 2/143 ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي 1/21 ، وفي فقه اللغة 172 .
- (175) أساس البلاغة (1/593) .

- (176) انظر: لسان العرب (38/3).
- (177) انظر: العين (225/4).
- (178) انظر: معجم ديوان الأدب (340/1).
- (179) انظر: تهذيب اللغة (115/7).
- (180) انظر: لسان العرب (38/3).
- (181) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (51).
- (182) انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (4058/7).
- (183) انظر: تاج العروس (299/7).
- (184) العين (225/4).
- (185) لسان العرب (38/3).
- (186) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (127/5)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (371/1)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص: 184).
- (187) مقاييس اللغة (261/1).
- (188) المحكم والمحيط الأعظم (127/5).
- (189) فتح الباري 573/9.
- (190) فتح الباري 573/9، وفيض القدير 330/5.
- (191) انظر: شرح الملوكي لابن يعيش 42/1، وشرح الشافية للرضي (135/1).
- (192) انظر: تهذيب اللغة 201/4، وشرح الشافية للرضي 136/1، وتاج العروس 285/6.
- (193) لم أف على ذلك في الفصيح.
- (194) انظر: تاج العروس 285/6.
- (195) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 633/2.
- (196) انظر: العين 103-102/3، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 633/2.
- (197) انظر: تهذيب اللغة (119/4)، ولسان العرب (147/4)، وتاج العروس (37/11).
- (198) انظر: معجم اللغة لابن فارس (241/1).
- (199) انظر: كتاب الأفعال (213/1).
- (200) مقاييس اللغة (77/2).
- (201) لسان العرب 196/4.

- (202) البيت من البسيط. لجرير انظر ديوانه ص 292. والرواية فيه: نزلت بدل حضرت. وانظر البيت في: إصلاح المنطق 213، والصحاح 633/2، والمخصص 278/4، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (1489/3)، ولسان العرب 197/4.
- (203) انظر: المخصص (295/4).
- (204) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (430/4).
- (205) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (136/1).
- (206) انظر: المنصف 256/1، والخصائص 380/1، وشرح الملوكي لابن يعيش 42/1، وشرح المفصل له 430/4، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي هامش رقم (1) (135/1).
- (207) انظر: في اللهجات العربية د. أنيس 166، واللهجات العربية في التراث د. أحمد علم الدين الجندي 592-590/2.
- (208) انظر: اللهجات في الكتاب لسبويه أصواتاً وبنية، د. صالحة آل غنيم ص 414.
- (309) انظر: جمهرة اللغة (354/1)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1100/3).
- (210) انظر: المغرب في ترتيب المغرب (371).
- (211) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1100/3)، والمحكم والمحيط الأعظم (182/6)، والمغرب في ترتيب المغرب (371)، ولسان العرب (213/7).
- (212) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة (200).
- (213) التوبة: 67.
- (214) تاج العروس (19/5).
- (215) انظر: المقتصد في شرح التكملة 1035/2، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي 189/1، وشرح الأشموني 478-477/1، وتصريف الأسماء د. أحمد حسن كحيل 207.
- (216) المخصص 347/2.
- (217) انظر: المرجع السابق نفسه.
- (218) تاج العروس 162/12.
- (219) انظر: الإبدال في لغات الأزدي دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث (ص: 449).
- (220) انظر: العين (77/4).
- (221) تهذيب اللغة (203/6).
- (222) انظر: الكتاب لسبويه (391/4).
- (223) انظر: الأصول في النحو (301/3).

- (224) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (502/5).
- (225) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (61/3، 182).
- (226) الكتاب لسيبويه (391/4).
- (227) انظر: تهذيب اللغة (203/6)، والمحكم والمحيط الأعظم (373/4)، ودرة الغواص في أوهام الخواص 287، وشرح المفصل لابن يعيش (502/5).
- (228) المحكم والمحيط الأعظم (373/4)، والمفصل لابن يعيش (502/5)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (61/3)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1575/3).
- (229) انظر: المفصل لابن يعيش (502/5)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (61/3).
- (230) انظر: الارتشاف 129/1، وشرح الأشموني 99/2.
- (231) شرح شافية ابن الحاجب للرضي (61/3)، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1575/3).
- (232) المحكم والمحيط الأعظم (373/4).
- (233) انظر: درة الغواص في أوهام الخواص 287.
- (234) انظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور 65/2، والهمع 226/1.
- (235) انظر: الإنصاف 706/2، والهمع 227/1.
- (235) انظر: التذييل والتكميل 285/2، 286.
- (236) انظر: المرجعين السابقين، ومعاني القرآن للفراء 248/1، 409، 113/2، 145، 352، وشرح المفصل لابن يعيش 329/2، والمساعد لابن عقيل 119/1.
- (238) انظر: التذييل والتكميل 287/2.
- (239) انظر: شرح التسهيل له 172.
- (240) انظر: الهمع 227/1.
- (241) سورة آل عمران آية 180.
- (242) الكتاب 390/2، 391، وينظر: التذييل والتكميل 287/2، والهمع 227/1.
- (243) انظر: الكتاب 392/2، وشرح التسهيل لابن مالك 187/1، 168، والهمع 229/1.
- (244) الكتاب 392/2، وانظر: التذييل والتكميل 293/2.
- (245) الكتاب 395/2، 396. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك 168/1، والتذييل والتكميل 293/2.
- (246) انظر: شرح التسهيل 168/1.

- (247) التذييل والتكميل 293/2.
- (248) انظر: الهمع 229/1.
- (249) انظر: الجزولية 184، والتذييل والتكميل 294/2.
- (250) النحل : 92.
- (251) انظر: التذييل والتكميل 294/2، والهمع 229/1.
- (252) معاني القرآن 113/2.
- (253) راجع: الكتاب 140/2، 233/4، والمقتضب 50/1، 363/2، والأصول 325/1، والتسهيل 65، وشرحه لابن مالك 33/2، والجنى الداني 209، وأوضح المسالك 366/1، والمساعد 326/1، والهمع 450/1.
- (254) الكتاب 139/2، 140.
- (255) الصافات: 167، 168.
- (256) الكتاب 152/3.
- (257) ينظر: التسهيل 65، وشرحه لابن مالك 34/2، 35، والجنى الداني 209، والمساعد 328/1، والهمع 453/2.
- (258) مذهب سيبويه وجمهور البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار مطلقاً، أي سواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أم غيرهما، وخالف يونس في الظرف والجار والمجرور الناقصين، فأجاز الفصل بهما بين المتضايقين، لكون الكلام لا يستغني بهما فيكون الفصل كلا فصل، ولكثرة ما يتسع في الظروف وشبهها، فأجاز: لا غلامي بهالك، ولا يدي اليوم لك، ومنع ذلك سيبويه والخليل وأوجبا ثبوت النون وعدم الإضافة، إذا لا فرق بين الناقص والتام من الظروف وشبهها في مجال الفصل.
- وعلة منع الفصل بين المتضايقين عند الخليل وسيبويه أن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصار كأنهما كلمة واحدة.
- وأجاز الخليل وسيبويه الفصل بين المتضايقين في الشعر بالظرف والجار والمجرور، ذلك لأن الشعر لغة الضرورة، والظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما. انظر: الكتاب 164/2، 279، والإنصاف 431، وشرح التسهيل لابن مالك 272/2، والمساعد 367/2، وائتلاف النصرة 51.
- (259) أوضح المسالك 177/3، 180. وهذا مذهب أكثر الكوفيين. ينظر: الإنصاف 327، وائتلاف النصرة 52، وخزانة الأدب 418/3.

- (260) الأنعام: 137. وينظر: السبعة لابن مجاهد (270)، والتيسير للداني (107)،
والعنوان للسرقسطي (93).
(261) أوضح المسالك 177/3، 180.
(262) ينظر: المحرر الوجيز 346/3، والبحر المحيط 456/4، والدر المصون 167/5.
(263) إبراهيم: 47
(264) من مجزوء الكامل، ولم أقف على قائله، وزجتها: طعنتها بالرمح، والزج: الحديد
التي تتركب في أسفل الرمح، والقلوص: الناقاة الشابة، وهو فـى: معاني القرآن لفراء
1/351، والإنصاف 2/472، والخصائص 2/406، والدر المصون 5/164، 165.
(265) انظر: الخصائص 2/406، والانتصاف من الإنصاف 428.
(266) انظر: الدر المصون 5/164، 170.
(267) انظر: معاني القرآن 2/81.
(268) انظر: الدر المصون 5/164، 170.
(269) انظر: خزنة الأدب 2/386.
(270) معاني القرآن 2/81. وينظر: الدر المصون 5/170، وخزنة الأدب 4/386.
(271) الدر المصون 5/170، وينظر: الخصائص 2/406، وخزنة الأدب 4/386.
(272) شرح التسهيل 3/276، وشرح الكافية الشافية 2/978.
(273) انظر: الكتاب 2/184، 185، والمقتضب 4/211، 409، وشرح التسهيل لابن مالك
3/401، 402، وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ 280.
(274) الكتاب 2/184، 185، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك 3/402.
(275) شرح التسهيل لابن مالك 3/402.
(276) الكتاب 2/184، 185، وراجع: شرح التسهيل لابن مالك 3/402.
(277) انظر: فصول في فقه العربية، ص 284.
(278) انظر: طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (1/109)، وتاج العروس (23/73).
(279) انظر: المخصص (4/222).
(280) انظر: أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء (80).
(281) انظر: تاج العروس (22/449).
(282) انظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي (1/280)، والمصباح المنير في غريب
الشرح الكبير (2/532).

- (283) انظر: معجم ديوان الأدب (374/1)، والمخصص (222/4)، 5/23، وأدب الكاتب لابن قتيبة (498)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1317/4)، والمحكم والمحيط الأعظم (5 / 537)، ولسان العرب (421/8)، والقاموس المحيط (780/1)
- (284) انظر: تاج العروس (449/22).
- (285) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1317/4)، وتاج العروس (449/22).
- (286) تاج العروس (449/22).
- (287) انظر: جمهرة اللغة (1323/3).
- (288) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1317/4).
- (289) انظر: لسان العرب (421/8).
- (290) انظر: تاج العروس (449/22).
- (291) انظر: العين (191/5).
- (292) انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (243/3).
- (293) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (721/3).
- (294) انظر: تهذيب اللغة (187/9).
- (295) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (208/2).
- (296) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1492/2).
- (297) انظر: المخصص (505/1).
- (298) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (219/2).
- (299) انظر: مختار الصحاح (ص: 139).
- (300) النهاية في غريب الحديث والأثر (319/2).
- (301) انظر: العين (191/5).
- (302) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (721/3).
- (303) انظر: معجم ديوان الأدب (433/3).
- (304) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1492/4). وانظر نحوه في: النهاية في غريب الحديث والأثر (319/2)، ومختار الصحاح (ص: 139)، والقاموس المحيط (ص: 892).
- (305) الزاهر في معاني كلمات الناس (208/2).
- (306) الزاروق.

- (307) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (2871/5-2872).
- (308) انظر: جمهرة اللغة (2/696)، وغريب الحديث للخطابي (2/552).
- (309) جمهرة اللغة (2/969).
- (310) يوسف: 72.
- (311) الزاهر في معاني كلمات الناس (2/130).
- (312) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (10/480).
- (313) انظر مثلاً: نصب الراية (4/58)، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب (2/235)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (6/225)، والغرر البهية في شرح البهجة الوردية (3/150)، وحاشية الجمل على شرح المنهج = فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (3/378)، وشرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (4/146).
- (314) انظر: شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (4/146).
- (315) أسنى المطالب في شرح روض الطالب (2/235).
- (316) يوسف: 72.
- (317) غريب الحديث لابن قتيبة (1/119-200). وانظر أيضاً في تعريفها: النهاية في غريب الحديث والأثر (3/79)، والتعريفات (ص: 218).
- (318) انظر: طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (ص: 148).
- (319) انظر: الروضة الندية شرح الدرر البهية (2/141).
- (320) طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (ص: 148).
- (321) انظر: غريب الحديث للقسام بن سلام (4/151).
- (322) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (3/670).
- (323) انظر: تهذيب اللغة (8/268).
- (324) انظر: المخصص (3/441).
- (325) انظر: الفائق في غريب الحديث (3/187).
- (326) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (4/41).
- (327) تهذيب اللغة (8/268).
- (328) المخصص (3/441).
- (329) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (6/793)، ولسان العرب (5/133).

- (330) انظر: الاستذكار (563/7).
- (331) انظر: لسان العرب (134/5).
- (332) انظر: البناية شرح الهداية (17/7).
- (333) انظر: تهذيب اللغة (102/10)، وغريب الحديث للقاسم بن سلام (287/1)، والاستذكار (563/7)، والبناية شرح الهداية (17/7).
- (334) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (793/6).
- (335) انظر: لسان العرب (134. 133/5).
- (336) انظر: تاج العروس (19/14).
- (337) انظر الحديث في: سنن أبي داود باب ما لا قطع فيه 136/4، وسنن الترمذي باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر 52/4، والسنن الصغرى للنسائي باب ما لا قطع فيه 8/86، وتهذيب اللغة (102/10)، والمحكم والمحيط الأعظم (793/6)، وغريب الحديث للقاسم بن سلام (287/1)، ولسان العرب (134/5).
- (338) تاج العروس (19/14).
- (339) غريب الحديث للقاسم بن سلام (287/1).
- (340) المحكم والمحيط الأعظم (793/6).
- (341) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (793/6)، ولسان العرب (134/5).
- (342) انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار (245/1).
- (343) انظر: لسان العرب (234/14).
- (344) انظر: تاج العروس (268/37).
- (345) المحكم والمحيط الأعظم (265/5)، وانظر نص هذا الكلام أيضاً في لسان العرب (234/14).
- (346) تاج العروس (268/37).
- (347) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (245/1).
- (348) انظر مثلاً: النهاية في غريب الحديث والأثر (57/2)، وفيض القدير (271/5).
- (349) انظر مثلاً: أحكام القرآن للجصاص (69/4).
- (350) انظر مثلاً: العين (314/4)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (2330/6)، والفائق في غريب الحديث (294/1)، ومعرفة السنن والآثار (116/10)، ومختار الصحاح (94/1).
- (351) طه: 15.

- (352) مسند الشافعي - ترتيب السندي (88/2)، وانظر معنى هذا الكلام في: المحكم والمحيط الأعظم (265/5).
- (353) غريب الحديث للقسام بن سلام (59/1)، وانظره بهذا المعنى أيضاً في: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (2330/6)، ومختار الصحاح (94/1).
- (354) انظر: تاج العروس (568/37)، وفيض القدير (271/5).
- (355) انظر: كتاب فيه لغات القرآن للفراء (ص: 58)، والمحكم والمحيط الأعظم (265/5).
- (356) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (245/1).
- (357) انظر: أحكام القرآن للجصاص (69/4)، والسنن الكبرى للبيهقي (469/8).
- (358) النهاية في غريب الحديث والأثر (57/2).
- (359) انظر: البلغة إلى أصول اللغة ص 35.
- (360) المغرب في ترتيب المعرب (ص: 20).
- (361) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (130/4).
- (362) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (129/4). انظر قول جابر رضي الله عنه في: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (166/4)، والسنن الصغير للبيهقي (229/4)، والسنن الكبرى للنسائي (57/5)، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (288/7).
- (363) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (183/4)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (214/4)، والشرح الكبير على متن المقنع (67/4).
- (364) الشرح الكبير على متن المقنع (67/4).
- (365) انظر: التنبيه في الفقه الشافعي (ص: 122).
- (366) انظر: لسان العرب (45/1)، وتاج العروس (175/1).
- (367) انظر: لسان العرب (48/1)، وتاج العروس (175/1).
- (368) انظر: غريب الحديث للخطابي (547/1).
- (369) الفائق في غريب الحديث والأثر (227/3).
- (370) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (180/5)، ومجمل اللغة لابن فارس (705/1)، ولسان العرب (26/4)، والقاموس المحيط (344/1)، وكتاب الأفعال (40/1).
- (371) مجالس ثعلب 76/1.

- (372) فتح الباري لابن حجر (110/4) .
- (373) انظر: مجمل اللغة لابن فارس (310/1) ، ومقاييس اللغة (239/2) .
- (374) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (254/1) ، وغريب الحديث لابن الجوزي (32/1) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر (57/1) .
- (375) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (180/5) .
- (376) انظر: مقاييس اللغة (239/2) ، ومجمل اللغة (310/1) .
- (377) البقرة: 144 .
- (378) الناسخ والمنسوخ للمقري (ص: 35-36) .
- (379) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (222/1) .
- (380) تفسير الطبري = جامع البيان (175/3) .
- (381) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (248/1) .
- (382) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (254/1) .
- (383) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (254/1) .
- (384) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (97/4) .
- (385) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (97/4) .
- (386) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (97/4) .
- (387) انظر: العين (233/6) ، وجمهرة اللغة (725-726/2) ، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص: 58) ، وتهذيب اللغة (210/11) ، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (796-795/2) ، ومجمل اللغة لابن فارس (ص: 503) ، والمحكم والمحيط الأعظم (13-12/8) ، ومختار الصحاح (ص: 165) ، والقاموس المحيط (ص: 415) .
- (388) العين (233/6) .
- (389) انظر: العين (188/5) ، وجمهرة اللغة (896/2) ، ومعجم ديوان الأدب (329/3) ، وتهذيب اللغة (177/9) ، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1510/4) ، ومجمل اللغة لابن فارس (541/1) ، والمحكم والمحيط الأعظم (486/6) ، ولسان العرب (208/10) .
- (390) انظر: تهذيب اللغة (177/9) ، ولسان العرب (208/10) .
- (391) انظر: الجيم (186/2) ، والجرائيم (298/1) ، ومجمل اللغة لابن فارس (547/1) .
- (392) انظر: الغريب المصنف (421/2) ، وتهذيب اللغة (177/9) ، والمخصص (271/3) .

- (393) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (486/6)، ولسان العرب (208/10).
- (394) انظر: ذكر هذه المعاني كلها القاموس المحيط 902، وتاج العروس (45-44/26).
- (395) انظر: لسان العرب (208/10).
- (396) تاج العروس (44/26).
- (397) انظر: الجيم (182/2).
- (398) انظر: الشوارد = ما تقرد به بعض أئمة اللغة (145).
- (399) انظر: تاج العروس (45/26).
- (400) الجيم (182/2).
- (401) تاج العروس (45/26).
- (402) انظر: جمهرة اللغة (896/2).
- (403) انظر: جمهرة اللغة (1325/3).
- (404) انظر: تهذيب اللغة (177/9).
- (405) انظر: لسان العرب (208/10).
- (406) انظر: تاج العروس (45/26).
- (407) انظر: تصحيح التصحيف وتحريف التحريف (299).
- (408) الأنساب للسمعاني (12/5). وانظر: اللباب في تهذيب الأنساب (141/3).
- (409) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (581/7)، والخصائص (219/3)، والقاموس المحيط (ص: 605)، ولسان العرب (401/13)، وتاج العروس (374/17).
- (410) القاموس المحيط (ص: 605).
- (411) القاموس المحيط (ص: 1233).
- (412) تاج العروس (274/17).
- (413) انظر: تهذيب اللغة (109/8).
- (414) المحكم والمحيط الأعظم (495/5).
- (415) (345/2).
- (416) المجموع المغيَّب في غريبي القرآن والحديث (54/2).
- (417) انظر الحديث في: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (61/1)، وغريب الحديث للقاسم بن سلام (332/1)، وأساس البلاغة (288/2)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (6680/10).
- (418) المنجد في اللغة (ص: 87)